سُبُلُ مُواجَهَةِ الفَسَادِ ضِمْنَ ما وَرَدَ فِي السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ والأعرافِ الاجتماعيةِ

إعداد

سعيد عبد الرشيد صديق محمد

باحث دكتوراة، بقسم اللغة العربية، بكلية الآداب، جامعة أسوان

مُلَخَّص البَحْث

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد – صلى الله عليه، وعلى آله وصحبه، وسلم تسليما كثيرًا ... وبعدُ.

فيَهْدفُ هذا البحث إلى بيان مَدى عِناية السُّنَّة النَّبَويَّة المطهرة، وحِرْصها علَى النَّهي عَن الفساد، ومُواجَهته بِكُل السُّبُل المُمْكِنَة، والسّنّة النّبَويّة هِي الأصْل الثَّانِي لِلتَّشْرِيع، وكذلك بيان أهَمِّيَّة الأعراف الاجتماعيّة في مُواجَهَة ظاهِرَة الفساد، وهذا ضِمْن اهتمام أهل العِلْم بإبراز ما وَرَد في السّنَّة النَّبَويّة مِن تَعَالِيم تَنْهَي عَن الفساد، وتَحُثُّ علَى مُواجَهَته؛ حَيث لَم يَتْرك القُرآن الكريم شَيئًا مِن أمور الدِّين، والدّنيا إلا بَيَّنه للناس، وكذلك الأمْر في السُّنَّة النَّبَوِيَّة الَّتِي جاءت شَارِحَة، ومُبَيِّنَةً لِما فِي كِتاب الله – عَزَّوَجَل – وهذا مِن كمال الدين.

وعليه، جاء هذا البحث بعنوان "سبل مواجهة الفساد" وقسمته إلى مُقدِّمَة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وذلك علَى النَّحْو الآتِي:

المُقَدِّمَة: وتحتوي على أهَمِّيَّة البحث، وخطَّته.

التّمهيد: وفيه- أولاً- تَعريف السُّنة النَّبوية، ثانياً- بيان مكانة السُّنَّة النَّبَويَّة، ثالثاً- تعريف الأعراف الاجتماعيَّة.

بعدها، وخلال المبحثين قُمت بِتناول سُبُل مُواجَهة الفساد ضِمن ما وَرَدَ في السُّنَّة النَّبَوية، والأعراف الاجتماعية.

ثُمَّ زَيَّلْتُ البَحْث بِخاتِمَة بها أهم نتائج البحث، وتوصِياته، ثمَّ قائِمَة بأهَم المصادر، والمراجع.

هذا وأسأل الله – تبارك وتعالى – أن يُعَلِّمنا ما يَنفعنا، ويَنفَعَنا بما عَلَّمنا، ويُزِيدَنَا عِلْما، وأن يُوفِّقَنا لِطاعَته، إنَّه وَلِيّ ذلك، والقادر عليه، وصَلَّى الله وسَلَّم وبارك عَلَى سَيّدنا ونَبيّنا محمد، وعلَى آله وصَحْبه وسلّم.

(الكَلمات المفتاحيَّة) : سُنَّة – أعراف اجتماعيّة – فساد

Abstract

In the name of Allah, the Merciful, the Compassionate

Praise be to Allah, the Lord of the Worlds, and prayers and peace be upon the Master of the Prophets and Messengers, our Lord Muhammad - may Allah bless him, his family and his companions, and peace be upon them.

This research aims to show the extent of the Prophetic Sunnah's concern and keenness to forbid corruption and confront it by all possible means, as the Prophetic Sunnah is the second source of legislation, as well as showing the importance of social norms in confronting the phenomenon of corruption, and this is part of the interest of scholars in highlighting the teachings of the Prophetic Sunnah that prohibit corruption and urge to confront it, as the Holy Qur'an did not leave anything in matters of religion and worldly affairs that it did not explain to people, and the same is the case with the Prophetic Sunnah, which came to explain and clarify what is in the Book of God - Almighty Allah - and this is from the perfection of the religion.

The nature of the research required me to divide it into an introduction, a preface, two approaches, and a conclusion, as follows:

i. Introduction - Contains the importance of the research and its plan.
ii. The preface contains firstly the definition of the Prophetic Sunnah, and secondly the status of the Prophetic Sunnah, and thirdly the definition of social norms.
iii. I have addressed the ways of confronting corruption within what is mentioned in the Prophetic Sunnah and social norms, and then I have concluded the research with a conclusion with the most important results and recommendations of the research, then a list of the most important sources and references.

ask Allah - blessed and exalted be He - to teach us what benefits us, to benefit us with what He has taught us, to increase our knowledge, and to help us to obey Him, for He is the one who is the guardian and the one who is able to do so, and Allah's prayers, peace and blessings are upon our Lord and Prophet Muhammad and upon his family and companions.

(Keywords)

Sunnah – Social norms - Corruption

بِسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لِلّه رَبّ العالمين الواحِد الأحَد، الفَرْد الصَّمَد، والصَّلاة والسَّلام علَى رَسولنا الأمِين، سيّدنا محمد – صلى الله عليه، وعلى آله وصَحبه وسلّم.

وبَعْد..

فسأتناول بالتَّفْصِيل بِمَشَيئَة الله – تعالَى– في هَذا البَحْث بَعْضَ ماتناولَتْه السُّنَّة النَّبَويَّة، والأعراف الاجتماعية تجاه سُبُل مُواجَهَة الفساد، والنَّهْي عَنه.

هذا وأسأل الله – تبارك، وتعالى – أن يَرزُقنا العِلْمَ النَّافعَ، والعَمَلَ الصَّالحَ، وأن يُوَفِّقنا جَمِيعاً لِطاعَته إنَّه سميع مُجِيب، وصَلَّى الله على سيدنا، ونبينا محمد، وعلَى آله، وصَحْبه وسلم تَسْلِيماً كَثِيرًا.

المقَدِّمَة:

إنَّ النَّاظِرَ في السُّنَّة النَّبَوِيَّة يَجِدُ أنَّها قَد اسْتَوعَبَت مُعالَجةَ القَضايَا الاجتماعِية المعاصِرة التِي مِن أهَمّها سُبُلُ مُواجَهَة الفَساد، والنَّهْي عَنه، وهذا مالم تَسْتَوعِبه مُخْتَلف الجُهود البَشَرِيَّة في تَنَاول قَضيّة الفساد؛ فَلَمْ تَغْفل السُّنَّة النَّبَوية قَضيّة مِن القَضايا الاجتماعِية المُعاصِرة بِصِفَةٍ عامَّة، وقَضِيَّة الفساد بِصِفَةٍ خاصَّة إلّا وبَيَّنَتْهَا، وَوَجَّهَتْهَا وِجْهَة اجتماعِيَّة لِربْطها بِواقع النَّاس؛ فأصْلَحَتْ بِهَا فَهْمًا سَقِيمًا، وأنقَذَت سُلُوكًا مُعْوَجًّا، وقارنَتْ بَين عادَة اجتماعِية صالِحة وأُخْرَى ذَمِيمة، ومِمّا تَنَاوَلَتْه السُّنَّة النَّبَوِيَّة قَضِيّة الفَساد، وسُبُل مواجَهَتها، وهي الَّتِي أَخَذَت حَيِّزًا واسِعًا بين القضايا الاجتماعِيَّة المُعاصِرَة.

أهمِّية البحث:

١ – دِراسَة سُبُل مُواجَهَة الفَساد ضِمْن ما وَرَد في السُّنَّة النَّبَوِيَّة، والأعْراف الاجتماعِيَّة، لِعُلُو قِيمَة السُّنَّة النَّبَويَّة، وسُمُو مَنزِلَتها؛ فَهِي صالِحَة لِكُلّ زَمانٍ ومكان؛ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أهَمِّية التَّوظِيف المُجْتَمَعِي الّذِي يُلامِس حال الأمَّة.

٢ – الرَّغْبَة الْمُلِحَّة فِي اسْتِكْشاف ما وَرَد فِي السُّنَّة النَّبَوِيّة تِجاه قَضية الفساد؛ مِمّا يَدُل عَلَى أنَّها حَافِلة بالمَعارف الكَثِيرة.

أهداف الدِّراسَة:

١ – بيان موقف الأعراف الاجتماعِيَّة تِجاه قَضِيَّة الفساد، وسُبُل مُواجَهَته بِها.

٣ – الإسهام– أيضًا– في جَعْل النَّشء يَقْتَدُون بِنَبِيّهم – صلى الله عليه وسلم – وَاتخاذه قدوة وقائِدًا لهم، وأن يَعْرِضُوا أنفُسهم علَى كِتاب الله– عزوجل – وسُنَّة رسُوله – صلى الله عليه وسلم – بالنَّظَر إلى ما فيهما مِن المحامد الجَمَّة، ومُعالَجتهما لِمُخْتَلف القَضَايا المُعاصِرة بِصِفَةٍ عامَّةٍ، وقَضِيَّة الفَساد بِصِفَةٍ خاصَّة؛ وذلك بالنظر إلى أعمالهم، وهذا مِن خِلال عَرْض تِلْك الدِّراسَة لِسُبُل مُواجَهَة الفساد، والنَّهْى عنْه.

إشْكَالِيَّة الدراسة:

١ – كيف تعامَلَت السُّنَّة النَّبَوِيَّة لمواجهَة قَضِيَّة الفساد، والنَّهْى عنْه؟

٢ – ما مَوقف الأعراف الاجتماعِية في بيان سُبُل مواجَهَة الفساد لإصلاح المُجْتَمَع؟

٣ – ما وجْه العلاقة بين ما وَرَد في السُّنَّة النَّبَوِيَّة والأعراف الاجتماعية في مواجَهَة الفَساد، والنَّهْى عَنه؟

الدراسات السابقة:

١ – منهج القرآن الكريم في دفع الفساد– دراسة موضوعية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القرآن الكريم، وعلومه، إعداد الطالب/ يوسف بن عبد العزيز بن سليمان العُقيلي، إشراف د. حجاج عربي رمضان أحمد، الأستاذ المساعد بقسم القرآن وعلومه، الرياض، العام الجامعى ١٤٢٩ هـ – ١٤٣٠ هـ.

٣ – الفساد، والمفسدون– دراسة قرآنية موضوعية، إعداد الطالب/ ضيائي نعمان السوسي، إشراف فضيلة الدكتور/ عبد السلام حمدان اللوح، وقدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطللبات الحصول على درجة الماجستير مِن كلية أصول الدين، العام الجامعي ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

المنهج المُتَّبع فى البحث:

سأتبع– بإذن الله تعالى– في بَحْثِي هذا المنهج المقارن بين ما وَرَد ضِمن السُّنّة النَّبَويّة، والأعراف الاجتماعية، ووجه العلاقة بينهما في واقع التعامل مع هذه الظاهرة، وسُبُل مُواجهتها في المجتمع؛ حيث سأقوم بعرض أقوال العُلَمَاء، وأدِلَّتهم، واستدلالاتهم، والردود عليهم عِند الحاجة إلى ذلك.

وقد راعيتُ في هذا البحث أمورًا مِن الأهمِّية بِمَكَان لِتَذْلِيل الرجوع إلى مصادر هذه الأحْكَام، وأدلتها على الوجه الآتى:

(خطوات تنفيذ المنهج):

١ – عزو الآيات القرآنية الكريمة إلى سورها بِذكْر اسم السورة، ورقم الآية، وتخْرِيج الأحاديث.

٢ – تخريج الأحاديث الوارِدة مِن مَظَانِّها، ونقل الحكم عليها إن لم تكُن في الصَّحيحين مَع ذِكْر الجزء، والصَّفحة، واسم الباب، ورقم الحديث (إن وُجِد).

٣ – التزام الأمانة العِلْمِية في عزو الأقوال إلى قائِلِيها.

٤ – قام الباحث بالرجوع إلى المَصَادر الأصِيلة في جمع المعلومات، وتوثيقها.

٥ – عِند الإحالة إلى المصدر؛ فإن كانت المعلومات مأخوذة منه كاملة بالنَّص؛ فيُحِيل الباحث إلى المصدر مباشرة، وإن كان المأخوذ هو المضمون، أو بتصرف مِن الباحث؛ فيُحِيل إلى المصدر بلفظ (بتصرف يسير).

٦ – الرجوع إلى بعض المؤلفات الحديثة عِند الحاجة إليها.

٧– الرجوع إلى بعض المراجع القانونية (داخل مصر) التي تنص على وجوب التصدى لهذه الظاهرة السلبية بكل السُبُل الممكنة عِند الحاجة إلى ذلك.

٨– وَضْع فهرس الموضوعات، والمصادر، والمراجع التي تضَمَّنها البحث.

تمهيد:

تعريف الفساد من وجهة نظر الإسلام:

الفساد فى اللغة، قال أحمد بن فارس [١]: "(فَسَد) الفاء والسين والدال كلمة واحدة، فَسَدَ الشيء يفسد فسادا وفُسُودا، وهو فاسد وفسيد، ويقال: قوم فَسْدَى كما قالوا ساقِطٌ وسَقْطَى، قال سيبويه: جمعوه جَمع هَلْكَى لِتقاربهما فِى المَعنى، وتَفاسَد القَومُ تدابروا، وقَطَعُوا الأرْحام، والمُفسَدَةُ خِلاف المَصلحة، والاسْتِفسادُ خلاف الاستصلاح، وقالوا: هذا الأمْر مَفْسَدَةٌ لِكَذا؛ أي: فساد، وفَسَّدَ الشَّيء إذا أباره" [٢]، وقال الراغب. [٣]

---

[١] لسان العرب– أحمد بن فارس بن زكريا، أبوالحسين، كان إماما فى خراسان، تعمَّق فى علم النحو ولسان العرب فاشتهر به، وكان أديبا شاعرا، توفى بالرى سنة ٢٩١هـ.

[٢] معجم مقاييس اللغة– ابن فارس ٥٠٣/٤، بتصرف يسير.

[٣] الحسين بن محمد، أبوالقاسم الأصفهانى، المعروف بالراغب، أديب لغوى مفسر، (ت– ٥٠٢هـ)، انظر– تاريخ حكماء الإسلام، ص ١٢٢، ومعجم المؤلفين لكحالة ٥٩/٤.

تعريف الفساد اصطلاحا:

قال الطبرى: "الفساد هو الكفر، والعمل بالمعصية" [١].

قال أبو حيان: "الفساد: التغير في حالة الاعتدال، والاستقامة" [٢].

وقال البيضاوي: "والفساد: خروج الشيء عن الاعتدال" [٣].

وقال المنصوري [٤]: "الفساد يتناول جميع أنواع الإثم؛ فمن عمل بغير أمر الله؛ فهو مُفْسِد"[٥].

والمفهوم الإسلامي لِلفساد لا يختلف عَن المفهوم اللغوي؛ حيث يقول الإمام القُرطبي: "والفَساد ضِدّ الصَّلاح، وحقيقته العدول عَن الاستقامة إلى ضدها"[٦].

---

[١] تفسير الطبرى- أبوجعفر محمد بن جرير الطبرى، (ت- ٣١٠هـ)، ج١، ص٩٧، تحقيق- محمود محمد شاكر، النَّاشِر- مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، بدون سَنَة نَشْر.

[٢] تفسير البحر المحيط (ط. العلميَّة): محمد بن يوسف بن على بن يوسف بن حَيَّان، الشَّهِير بأبِى حَيَّان أثير الدِّين، (ت- ٧٤٥هـ)، مج١، ص ١٩١، تحقيق- عادل أحمد/على معوَّض، الناشر دار الكتب
العِلميَّة، سنة النَّشر- ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ط- ١.

[٣] أنوار التنزيل وأسرار التأويل - البيضاوى - مج١، ص ٢٨.

[٤] ولد المنصورى فى مدينة حصن بالمنصور سنة ١٠٧ هـ، واسمه مصطفى بن ميمش بن الحسين، يُنسب له مقتطف من عيون التفاسير، (ت- ١٣٩٠ هـ)، ودفن باسطنبول، انظر المقتطف من عيون التفاسير - مصطفى الحسن المنصورى - مقدمة الكتاب (بيد إبراهيم طانير- أحد أصدقاء المؤلف).

[٥] المقتطف مِن عيون التفاسير: مصطفى الحصن المنصورى، تحقيق- محمد على الصَّابونى، ص ٣٩، الناشر- دار القلم، الدار الشَّامية، سنة النشر- ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

[٦] سياسة الإسلام فى الوقاية والمنع مِن الفساد- أحمد، ومعاوية أحمد سيد، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، أبحاث المؤتمر العربى الدولى لمكافحة الفساد، الرياض، ١٤٢٤هـ، ص ٢١٠.

ويُعْرَف الفساد بأنَّه: "خروج الشَّيء عَن الاعتدال قليلًا كان الخروج عَنه، أو كَثيرًا، وضِدَّه الصَّلاح، ويُسْتَعْمَل ذلِك في النَّفس، والبدن، والأشْيَاء الخارِجَة عَن الاستقامة"(١)،

وفي تأويل كَلمة الفساد ذَكَر بَعْض المُفَسِّرين أنها تُطلق عَلَى أنواع الشرور (٢).

والبَعض الآخر مِن الفقهاء يَعْتَبر الفَسادَ مرادفًا للجريمة؛ فالفساد هو الاسم اللغوي، والاصطلاحي الأدبِي لِهذه الظَّاهِرة، والجَريمة هي الاصطلاح الفقهي الصحيح لَدَى فُقَهاء الشَّريعَة؛ لأنَّ تَعريف الجريمة لَدَى فُقَهاء الشَّريعة "إتْيان فِعْل مُحَرَّم مُعاقب على فِعْله، أو تَرك فِعل مأمور به مُعاقب على تركه" (٣).

ولَفظ الفساد عِند جمهور الفقهاء يُطلق على مخالفة فِعْل المكلَّف للشرع أيًّا كان وَجْه المُخالفَة، وينبني على هذا الوصف عدم ترتب الآثار الشرعية عَلَى التصرفات القولية، وعدم سقوط القَضاء في العِبادات، وهو بذلك عِندهم مُرادف للبطلان في مُعظَم اسْتعمالاته، أما الحنفية فيَقصِدون بالفساد كَوْن الفِعْل مَشْروعًا بأصله؛ أي: صحيح الأركان، وغَير مَشروع بوصفه؛ أي: بشروطه؛ وبناءً عَلَى ذلك؛ فَهُم يَعْتَبِرون أنَّ الفَساد مَنزِلَة وُسْطَى بين الصحة والبطلان، ويُرَتِّبون بعض الآثار الشرعية على التصرفات القولية الفاسدة دون العبادات (٤)،

---

(١) الكشف الاقتصادى لآيات القرآن الكريم– عطية، محى الدين، الرياض، الدار العِلْمِية للكتاب الإسلامى، الطبعة الثانية– ١٩٩٢م، ص٤٣٦.

(٢) تفسير القرآن العظيم: أبو الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير القرشى البصري، ثم الدمشقى، تحقيق/ سامي بن محمد سلامة، الناشر– دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، الجزء الثانى، ١٩٨٠م ، سورة المائدة، آية الحرابة.

(٣) تطبيقات الإدارة الإسلامية فى مُكافَحَة الفساد: الفرفور، محمد عبد اللطيف، أبحاث المؤتمر العربى الدولى لمكافحة الفساد، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٤٢٤، ص٢٤٣.

(٤) نحو نَظَرِيَّة إسلامية لِمُكافَحَة الفساد الإدارى: القضاة، آدم، نوح، أبْحاث المُؤتمر العربى الدولى لِمُكافَحَة الفساد، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٤٢٤ هـ، ص ٣٤٩.

ومِن المُمكِن أن يُعَرَّف الفساد بأنه: "كُل ما يُخرج الشيء عَن طبيعته التي خُلِق عَليها، ومِن أجلها، أو بِتَلَف مُكَونَاته، ويُحَوِّله مِن عُنصر، أو مادة نافعة إلى مادَّة ضارَّة، أو لا فائِدة مِنها، ولا طائل تحتها" (١).

وبناءً عَلَى ما سبق يمكن تَعْريف الفساد اصطِلاحًا بأنَّه: "هو ما خَرج عن حالة الصَّلاح، والاعتدال التي جاء بِها كِتاب الله العَزيز، والسُّنَّة النبوية في مجالات الحياة المختَلِفة.

وقال تعالى: **(إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسعَونَ فِي ٱلأَرضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُواْ أَو يُصَلَّبُواْ أَو تُقَطَّعَ أَيدِيهِم وَأَرجُلُهُم مِّن خِلَفٍ أَو يُنفَواْ مِنَ ٱلأَرضِ ذَٰلِكَ لَهُم خِزي فِي ٱلدُّنيَا وَلَهُم فِي ٱلأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ)** (٢)

تعريف الأعراف الاجتماعية:

مفهوم العرف:

يظهر مفهوم العرف، مِن خِلال توضيح معناه اللغوي، والاصطلاحي، وبيان العلاقة بين المعنيين، وجرَت عادة العلماء على تحديد معنى العرف في اللغة أولًا- ثم بيان معناه اصطلاحًا؛ وذلك لِتقريب المعنى، وبيان العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي.

أ – **العرف في اللغة:** تُطْلق كلمة العرف في اللغة على جُملة مِن المعاني، ومنها "ما تعارف عليه الناس في عاداتهم، ومعاملاتهم، وهو كل ما عرفته النفس، واطمأنت إليه" (٣).

---

(١) الإسلام والبيئة: مُرسى محمد بالرياض، جامعة نايف العَربية للعلوم الأمنية، ١٤٢٠هـ، ص٦.

(٢) سورة المائدة- الآية رقم- المائدة- ٣٣.

(٣) انظر- قاموس المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر محمد النجار، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الناشر- دار الدعوة، ج٢، ص ٦٠١، ولسان العرب- لابن منظور، ج١١، ص ١٤٠، والقاموس المحيط- مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، ت- ٨١٧ هـ، تحقيق- مكتب تحقيق التراث فى مؤسسة الرسالة، بإشراف- محمد نعيم العرقشوسى، الناشر- مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة- الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ج٣، ص ١٩٩ وما بعدها.

العُرْف في الاصطلاح: ومِن التعريفات الاصطلاحية للعرف:

١ – هو "ما اعتاده الناس مِن معاملات، واستقامت عليه أمورهم" [١].

٢ – هو "الأمر الذي اطمأنت إليه النفوس، وعرفته، وتحقق في قرارَتِها، وألِفَته مُسْتنِدة في ذلك إلى استحسان العقل، ولم يُنكِره أصحاب الذوق السليم في الجماعة" [٢].

٣ – يُقصَد بِالعُرف؛ بوصفه مصدرًا للقانون "درج الناس على قاعِدة مُعَيَّنة، واتباعهم إيَّاها في شئون حياتهم، وشعورهم بِضرورة احترامها" [٣].

العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:

لقد تحقق التوافق بين المعنيَيْن؛ بما يؤكِّد أن العرف يَدُل على اطمئنان النفوس داخل جماعة معينة على فعل أو رفض، أو ترْك.

والعُرْف في الشريعة الإسلامية ليس موضوع هذا البحث؛ إذ إن عنوان هذا البحث "النهي عن الفساد، وسُبُل مواجهته بين أحكام الشريعة الإسلامية والأعراف الاجتماعية"؛ لِذلك كان ترْكِيز الباحث– هُنَا– على ذِكْر الأعراف الاجتماعية المتمثّلة في الأنظمة القانونية، وقد بيَّنَت المذكِّرة الإيضاحية لِلقانون المدني المِصْري الدور الذي يؤديه العُرف فيما ورَد بها:

"الواقع أن العرف هو المصدر الذي يلي التشريع في المرتبة؛ فمن الواجب– أيضًا– أن يلجأ إليه القاضي مباشرة إذا افتقد النَّص ... ؛ فالعرف هو المصدر الشعبي الأصيل الذي يتَّصِل اتصالًا مباشرًا بالجماعة، ويُعتَبَر وسيلتها الفِطْرية لتنظيم وسائل المعاملات، ومُقَوِّمات المعايير التي يعْجَز التشريع عن تناولها؛ بسبب تَشَعبها،

---

[١] انظر– كتاب أصول الفقه: الشيخ محمد أبو زهرة، ص ٢١٦، دار الفكر العربي – بدون تاريخ.

[٢] انظر– العرف والعادة في رأى الفقهاء: أحمد أبو سِنَّة، ص ٨، مطبعة الأزهر – سنة ١٩٤٧م.

[٣] نظرية القانون: د. عبد الفتاح عبد الباقي، الطبعة السادسة، سنة ١٩٩٣م، ص ٣٠٥.

أو استقصائها على النص؛ ولِذلك ظلّ هذا المصدر، وسيظل إلى جانب التشريع مصدرًا تكميليًّا خصْبًا لا يقِف إنتاجه عند حدود المعاملات التجارية؛ بل يتناول المعاملات التي تسري في شأنها قواعد القانون المدني، وسائر فروع القانون الخاص، والعام على السواء".[١]

هذا وللعُرْف دوْر؛ بوصفه مصدرًا للقاعدة القانونية على مَرّ التاريخ مُنذ المجموعات القانونية القديمة، وحتى الأنظمة القانونية في العصر الحاضر .

تعريف السنة النبوية:

السُّنَّة فى اللغَة: جاءت السُّنَّة فِي اللغة بِمَعانٍ كَثِيرة منها ما يَأتي:

١ – **السُّنَّة:** السِّيرة، وسُنَّة رَسُول الله – صلى الله عليه وسلم – سِيْرَته، وإنَّما سُمِّيَت بِذَلِك؛ لأنَّهَا تَجْرِى جرْيًا، ومِن ذَلِك قَولهُم– امْض عَلَى سننك، وسننك؛ أي: وجْهك، وجَاءت الرِّيح سَنَائن، إذا جاءت عَلَى طَرِيقَة واحِدَة. [٢]

٢ – **السُّنَّة:** "الطَّرِيقَة المَحْمُودَة المُسْتَقِيمَة؛ ولِذلِك قيل: فُلان مِن أهل السُّنَّة؛ مَعْنَاه: مِن أهل الطَّرِيقَة المُستَقِيمَة المَحْمُودَة، وهِى مأخُوذَةٌ مِن السُّنَن، وهُو الطَّرِيق، ويُقال: لِلخَط الأسْوَد علَى مَتْن الحِمار: سُنَّة، والسُّنَّة: الطبيعَة، وامْض عَلَى سننك؛ أي: وَجهك، وقَصْدك، ولِلطرِيق سُنن أيضًا، وسَنن الطَّرِيق، وسَننه، وسننه: نهجه" [٣].

---

[١] انظر– مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني المصري، ج١، ص ١٨٧ وما بعدها – مطبعة دار الكتاب العربي.

[٢] مُعجَم مقاييس اللغة– لأحْمَد بن فارس بن زكرياء القَزْوِينِى الرّازى، أبو الحسين (ت– ٣٩٥هـ)، ٦١/٣، بتَصرّف يسير.

[٣] لِسان العَرب– محمد بن مكرم بن عَلِى، أبو الفَضْل، جَمال الِّدين ابن مَنظور، (ت– ٧١١هـ)، ٢٢٦/٣، بِتَصرّف يَسِير.

السُّنَّة فى الاصطلاح العام: وبِتَعَدّد هذه المَعاني، وتقاربها في اللغة تعدد مدلول لَفظ السُّنَّة في الاستعمال الاصطلاحي، واتّخَذ المَفاهِيم التي تُناسبه في التَّخَصّص العِلْمي المُستعمل فيه:

أ – في عُرف الشَّرع بِصِفَةٍ عامَّة: الطَّرِيقَة المَشْرُوعَة في الدِّين، وهِي هُنا ضِدّ البِدْعَة [١].

ب – في اصطلاح المُحَدِّثِين [٢]: ما أُثِر عَن النَّبِيّ – صلى الله عليه وسلم– مِن قول، أو فِعْلٍ، أو تَقْرِير، أو صِفَة خلقية، أو خلقية [٣].

وفي اصطلاح الأصوليين [٤]: ما صَدَرَ عَن النَّبِى– صلى الله عليه وسلم– غير القُرآن [٥]، وعلَى هذا يَشْمَل قوله: – صلى الله عليه وسلم– وفِعله، وتَقْريره، وكتابته، وإشارته، وَهَمّه، وتَرْكه[٦]، وقِيل: ما كانت مُرادِفَةً للمُستَحَب [٧].

---

[١] الاعتصام– لأبى إسحاق الشَّاطِبى، وتَعْريف محمد رشيد رِضا، المَكتبة التجارية ١٨/١، والموافقات فى أصول الشريعَة– لأبِى إسحاق الشَّاطِبى، شَرْح وتَخْرِيج– محمد عبد الله دراز، دار الكُتب العِلمِيَّة، بيروت، ٣/٢.

[٢] المُحَدِّثُون– الذين يَشْتَغِلُون بِرواية حَديث النَّبِيّ – صلى الله عليه وسلم –، (رِوايَة ودِرايَة)، كالإمام البخارى، والإمام مُسْلِم، والإمام أحمد بن حنبل، وعلِى بن المَدينى، وغَيْرهم..

[٣] روضَة الناظر وجَنَّة المناظر فى أصول الفقه، على مَذهب الإمام أحمد بن حنبل – أبو محمد موفَّق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلى المَقْدسى، ثُمّ الدّمشقى الحنبلى، الشَّهير بابن قدامة المقدسى، (ت– ٦٢٠هـ)، نَشَر– مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية– ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م، ٢٧٤/١.

[٤] الأصوليون– الذين وَضَعوا أُصُول الفقه وقواعِده، مِثل– قاعِدَة المشَقَّة تَجْلِب التَّيسير.

[٥] شرح الكوكب المنير– تَقِى الدِّين أبوالبقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن على الفتوحى، المَعْروف بابن النَّجار الحنبلى، (ت– ٩٧٢هـ)، تحقيق– محمد الزحيلى ونَزِيه حماد، الناشر– مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية– ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م، ١٦٠/٢.

[٦] معالم أصول الفقه عِند أهل السُّنَّة والجماعَة– محمد بن حُسَين بن حسن الجِيزانى، الناشر– دار ابن الجوزى، الطَّبْعَة الخامسة– ١٤٢٧هـ، ص١١٨.

[٧] مُنتَقَى الألفاظ بتقريب علوم الحديث لِلحُفَّاظ– الحارث بن على بن عبد العزيز الحسنى، ص١٢.

وعِند الفُقَهاء [١] ما كان في مَشْرُوعِيَّته دُون الواجِب، وفَوق المندوب [٢]؛ فهي اسم لِلطَّرِيقَة المَرْضِيَّة المسلوكَة في الدين مِن غَير افتِراض، ولا وُجُوب. [٣]

٣ – والسُّنَّة عِند المُصنَفين في العقائد ما كانت في مُقابل البِدعَة. [٤]

ثانيًا – سُبُل مواجهَة الفساد في السُّنَّة النَّبَوية المُشرَّفَة:

١ – عَن أُم المُؤمِنين السَّيدَة عائشة– رَضِي الله عنها– أنَّ قُرَيشًا أَهَمَّهُم شَأن المَرأة المَخْزُومِيَّة التي سَرقَت؛ فقالوا: مَن يُكَلِّم فِيها رَسُول الله– صلى الله عليه وسلم – فأجابوا قائلِين: ومَن يَجْتَرِىء عَلَيه إلَّا أُسامة حِبّ رَسول الله – صلى الله عليه وسلم – فَكَلَّمه أسامة؛ فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم–: "أَتَشْفَعُ فِي حَدّ مِنْ حُدُود اللَّه"؟ ثُم قام فاختَطَب فقال– "أَيُّهَا النَّاس إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيف تَرَكُوه، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيف أَقَامُوا عَلَيهِ الحَدّ، وَأَيْم اللَّه لَو أَنَّ فَاطِمَة بِنت مُحَمَّدٍ سَرَقَت لَقَطَعْت يَدها". [٥]

---

[١] الفقيه هو– العالِم بأحكام أفعال المُكَلَّفِين التى يَسُوغ فِيها الاجتهاد، يُنظَر– تَشْنِيف المسامع بِجَمع الجوامع لِتاج الدِّين السُّبكى– أبوعبد الله بَدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزَّركَشى الشَّافعِى، (ت–٧٩٤هـ)، تحقيق– د/ سيد عبد العزيز – د/ عبد الله ربيع، المُدَرِّسان بِكُلِّية الدراسات الإسلامية والعرَبِيَّة، جامعة الأزهر، الناشر– مكتبة قُرطُبَة لِلبحث العِلْمِى وإحياء التراث، ١٢٩/١.

[٢] مُعْجَم لُغَة الفُقَهاء– محمد رواسى قَلعجى – حامد صادق قنيبى، الناشر– دار النفائس للطباعَة والنشر والتوزيع، ص ٢٥١.

[٣] الكُلِّيَّات مُعْجَم فى المصطَلَحات والفُرُوق اللغَوِيَّة– أيوب بن موسى الحُسِينى القريمى الكَفوى، أبوالبقاء الحنَفِى، (ت– ١٠٩٤هـ)، الناشر– مؤسَّسَة الرسالة، بيروت، ص ٤٩٧، ومَوسُوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعُلوم– محمد بن على بن القاضى محمد حامد بن محمد صابر الفاروقى الحنَفِى التهانوى، (ت– بعد ١١٥٨هـ)، تحقيق– د/ على دحروج، الناشر– مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى– ١٩٩٦م، ص ٩٨٢.

[٤] مُنتَقَى الألفاظ بِتَقريب علوم الحَديث للحفاظ– الحارث بن علِى، ص ١٢.

[٥] صحيح مسلم– ابن حجاج، مسلم، نشر رئاسة الإفتاء، المَملَكَة العَرَبِيَّة السعودية، ١٤٠٠هـ، حديث رقم– ٤٤١٠.

فَفِى الحَدِيث السَّابق أرادَت قُرَيْشَ أن لا يُطَبَّق حَـدّ السَّـرِقَة عَلَـى المَـرأة المَخْزوميَّة ، فَغَضِب النَّبي – صلى الله عليه وسلم – لانتهاك حُرْمَة الله – تعـالى – وهي أنَّ أُسامَة بن زَيْد – رضي الله عنه – أراد أن يَشْفَع في حَدٍّ مِن حُـدود الله – عَز وجَل –، فَأنكَر النَّبي – صلى الله عليه وسلم – عَلَى أُسامَة – رَضى الله عنه – أن يَشْفَع فِي حَدٍ مِن حُدُود الله – عز وجل – ثُمَّ خَطَب فِي أصحابه مُبَيِّنًـا أنَّ عَـدَم إقامَة الحُدُود كان سَببًا فِي هَلاك مَن قَبْلَنا، وفِي ذلك العِبْرَة والعِظَة لمَن يَخْشَى، ولِهذا كان لِزَامًا عَلَى الأمَّة المُحَمَّدِيَّة أن تَتَنَبَّه بِأن لا تَشْفَعَ في حُدود الله، تَحْقِيقًا لِلعَدالَة.

٢ – عَن أَبِي حَميد السَّاعدي – رضي الله عنه – قال– إِنَّ رسُول الله – صـلى الله عليه وسلم – اسْتَعْمَل رَجُلًا مِن بَنِي أسَد ، يُقال لَه ابن اللتَيْبَة، عَلَى الصَّدَقَة فَلَمَّـا قَدِم قال– هذا لَكُم وهَذا أُهْدِي إِلَيَ، فَقَام النَّبي – صلى الله عليه وسـلم – عَلَـى المِنبَر– وقال سُفيان أيضًا – فَصَعَدَ – المنبر فَحَمد الله – عز وجَل – وأَثْنَى عَلَيه ، ثُمَّ قَال: (مَا بَالُ الْعَامِلِ نَبْعَثه ، فَيَأْتِى يَقُول– هَذَا لَكُمْ هَذَا لِي، فَهَلَّا جَلَـسَ فِـي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ فَيَنْظُرْ أَيُهْدَى لَهُ أَمْ لَا؟ والَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يَأْتِي بِشَيءٍ إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَة يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ– إِن كَانَ بَعِيْرَاً لَهُ رُغَاء، أَو بَقَرَةً لَهَا خُوَار، أَوْ شَاة تَيْعَر)، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيه حَتَّى رَأَيْنَا عفْرَتي إِبطَيه، وَقَال (أَلَا هَلْ بَلَّغْت) ثَلَاثَاً. [١]

٣ – عَن أبي الأسود المالكي، عَن أبيه عَن جَدّه، أنّ رَسول الله – صـلى الله عليـه وسلم – قال: (مَا عَدَلَ وَالٍ اتَّجَر فِي رَعِيَّته أَبَدَاً) [٢] ؛ فالحاكم ينْشغِل عَن أمور الحُكم، ويُهْمل في رِعاية مَصالح الناس، إذا اشْتَغَل بالتّجارة، ورُبَّما جامَل التّجَّار، ورِجال الأعْمال، علَى حِساب الآخَرين مِن عامَّة المُجتمَع؛ فَيَنتَشِر الفساد، وتَكْثُر الجَرائِم بِسبب الظّلْم وعَدَم العَدْل بين النَّاس.

---

[١] صحيح البُخارِى– محمد بن إسْماعيل، كتاب الحكام ، باب– هدايا العُمال، المُجَلّد الرَّابـع، دار الكُتب العِلمية، بَيروت، لبنان، حَديث رقم– (٧١٧٤) ص ٣٨٤.

[٢] الفَتح الكبير فى ضم الزيادة إلى الجامع الصَّغِير– جلال الدين السـيوطى، تحقيـق– يُوسـف النبهانى، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٢٣هـ، ٣/٩٦.

٤ – وَرَد عَن النَّبى – صلى الله عليه وسلم – أنَّه قال: (أَبْلِغُونِي حَاجَة مَن لا يَسْتَطِيع إبلاغهَا، فَإِنَّهُ مَن أَبْلَغَ ذَا سُلْطَانٍ حَاجَةَ مَن لَا يَسْتَطِيع إِبْلَاغها ثَبَّت اللَّه قَدَمَيه عَلَى الصِّراط يَوم تَزِلُّ الأقْدام) [١]، فالنَّبي – صلى الله عليه وسلم – يَحُثُّ المسلمِين عَلَى قضاء مصالح النَّاس، وهذا مِن أعظَم الأعمال وأجَلها.

٥ – عن أبي – هريرة – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم–: (المُتَمَسِّكُ بِسُنَّتِي عِندَ فَسَاد أُمَّتِي لَه أَجْر شَهِيد). [٢]

٦ – عن سَعْد بن أبي وقَّاص – رضى الله عنه – قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (فَطُوْبَى يَومَئِذٍ لِلغُرَبَاء إِذَا فَسَدَ النَّاس). [٣]

لقد شَرع الله – عَز وجل – الدِّين الإسلامي لِيَكُون خاتمة الرسالات السماوية، وقَد جعَل الله هذا الدين الإسلامي مِنْهاجًا لِلحياة الدنيا، وصالِحًا لِكُل زمانٍ ومَكان، وفوزًا لِلمُؤمن ونجاة له مِن عذاب الآخِرة، وسَببًا لِدخول الجَنَّة، كما نَظَّم الإسلام عَلاقة المؤمن بِربّه، وعلاقته مع نفسه، وعلاقته مع غيرهِ، ودَوره في الحياة الدنيا بِشَكل عام، وأنَّ ما نَهَى الله – عز وجل – عَنه فَهو لِحِكْمَة يَعلمُها الله – عز وجل –، وللحِفاظ على مصالح الفَرد والجماعة بوجه عام، لِذلك نَهَى الله – عز وجل – عَن الفساد الذي يُؤَدِّي إلى الضرر بِكُل صوره وأشكاله.

---

[١] المُعْجم الكبير– الطَّبَرانِى سُلَيمان بن أحمد بن أيوب، مكتبة العلوم والحِكَم، الطَّبعَة الثانية، ١٤٠٤هـ، الجزء الثَّانى، ص ١٥٥.

[٢] مَجمع الزّوائِد– علِى بن أبى بَكْر الهَيثَمى، دار الريان للتراث، القاهرة، ١٤٠٧هـ، ١٧٢/١.

[٣] مُسْنَد الإمام أحمد– للإمام أحمد بن حَنبل، ومُسْنَد العَشرة المبَشَّرين بالجنَّة، حَديث رقم– ١٦٠٧.

مِن سبل مواجَهَة الفساد فى الشَّرِيعَة الإسلامية ما يأتى:

١ – النَّهى عَن الرّشْوَة:

قال الله تعالى: " **وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَموٰلَكُم بَينَكُم بِٱلبَٰطِلِ وَتُدلُواْ بِهَا إِلَى ٱلحُكَّامِ لِتَأكُلُواْ فَرِيقا مِّن أَموٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلإِثمِ وَأَنتُم تَعلَمُونَ** [١] ؛ فالدين الإسلامي يَنْهَى عَن أَخْذ الرِّشْوَة، ويُحَذر مِنها؛ فالرشْوَة حرام، ومَن أخَذها فَقَد أكل أموال الناس بالباطل.

مثال ذلك– مُوظَّف المُرور الذي يأخذ مَبْلَغًا مِن المال مِن قائدِ السيارة المخالف كَي لا يُدَوِّن له مُخالفَة، فَهو بذَلك أكَل سُحتًا، عن عبد الله بن عمرو – رضي الله عنهما – قال: (لَعَن رَسُول اللَّه – صلى الله عليه وسلم – الرَّاشِي والْمُرْتَشِي) [٢]، والرَّاشِي الذي يُعْطِي، والمُرتَشِي الآخِذ.

والرِّشوَة إذا انتَشَرَت بين الناس كَثُر الفساد في المُجتمع، واسْوَدَّت القلُوب، واضْطَرَبَ الأمْن، وضاعَت الحقوق، وانزَوى الحَق، وظَهر الفساد، وهذا يَنتُج عَنه مخاطر لا حَصرَ لها؛ فالرشوة مِن أخْبَث المكاسب، وأشَدّ الحرام، ولها أثَرها السَّيء على الأفراد والجماعات.

٢ – النَّهْي عَن الاختلاس:

لقد أمَر الله تعالى بأداء الأمانات إلى أهْلها، فقال جل شأنه– ۞ **إِنَّ ٱللَّهَ يَأمُرُكُم أَن تُؤَدُّواْ ٱلأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهلِهَا وَإِذَا حَكَمتُم بَينَ ٱلنَّاسِ أَن تَحكُمُواْ بِٱلعَدلِ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَا بَصِيرا** [٣] ، ورسول الله – صلى الله عليه وسلم – جَعَل أداء الأمانة دليلاً على قُوَّة إيمان المُؤمِن، وخَشْيَته مِن الله عز وجل – وسُمُوّ أَخلاقه، فقال – صلى الله عليه وسلم : (لَا إِيْمَانَ لِمَن لَا أَمَانَةَ لَهُ، وَلَا دِيْنَ لِمَن لَا عَهْدَ لَهُ) . [٤]

---

[١] سورة البقرة– الآية رقم– ١٨٨.

[٢] سنن الترمذى– كتاب الأحكام، باب– ما جاء فى الرَّاشى والمُرْتَشِى فى الحُكم، وصَحَّحَه الألبانى.

[٣] سورة النساء– الآية رقم– ٥٨.

[٤] مُسْنَد الإمام أحمد– مُسند المُكثرين مِن الصحابة، مُسند أنَس بن مالك – رضى الله عنه –، وقال الأرنؤوط– إسناده صحيح على شَرط الشَّيخَين.

مثال ذلك- إذا استلم موظَّف مبلغًا لِضريبَة، أو رسمًا، أو قِيمة شيء منقول تَسلَّمه مِن المُكَلَّف، أو مِن المُشْتَرِي، وأخَذ المبلغ لِنَفسه بَدَلاً مِن تسليمِه للجِّهات المُخْتَصَّة؛ فإن ما استولى عليه يُعَدّ مالًا عامًّا، والفِعل المادي في الاختلاس، هو أخذه لهذا المبلغ المالي، وإدْخاله إلى حِيازَته بدون وَجْه حَق.

والشَّريعَة الإسلامِيَّة أمَرت بالحفاظ عَلَى المُنشآت العامَّة؛ حَيث إن الإسلام حَرَّم الإضرار بها، وأمَر بصيانة المال العام ونَهى عن الاختلاس مِنه، لِكَونه مِلكِيَّة عامَّة، وليس مِلكًا لأحَد الأشخاص، والتَّعَدِّي على المال العام بِأية صُورة كانت، من غير تفويض وَلِى الأمر، أو مَن ينوب عَنه وفْقَ المصالح العامَّة مَنْهِي عَنه، والجميع مأمورٌ بالحفاظ عَليه.

والمُوَظَّف مُؤتَمَنٌ على المال العام، وحاجَته إلى المال لا تُبَرِّر الأخذ مِن المال العام؛ حَيث إن الاعتداء عليه يُعَدّ خِيانَةً لِلأمانة التي أمَر الله بأدائها، وعَلَيه أن يعود إلى طاعَة الله ويتوب توبةً نَصُوحةً، وأن يَتَحَلَّل مِن المال المأخوذ، عَن طريق رَدِّه إلى المؤَسَّسَة التي اختلَس مِنها، وأن يَعْزِم ألا يَعُود للذَّنب مَرَّةً أُخرى.

٣ – النَّهْى عَن التَّزْييف، والتَّزْوير بِكُلّ صُوَره، وأشْكاله:

قال تعالى: **(وَفِي ٱلسَّمَاءِ رِزقُكُم وَمَا تُوعَدُونَ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَاءِ وَٱلأَرضِ إِنَّهُۥ لَحَقّ مِّثلَ مَا أَنَّكُم تَنطِقُونَ)** [١]؛ فالكَذِب والتَّزْوير في البيانات الشَّخْصِيَّة مَثَلًا، أو الشّهادات الدِّراسِيَّة، أو شهادَة الخِبرة، هو مِن الغش الذي نَهَى عَنْه الدين الإسلامِي، ولا يَجوز الحُصول عَلَى الرِّزق بِطُرق غَير مَشْروعة؛ فالرِّزق يَأتِي بِقَدْر الله تعالى، وذلِك بَعْد أخْذ الإنسان بالأسباب المُتاحَة، والكَذِب والغِشّ لَيس مِنهما، والنَّبِي – صلى الله عليه وسلم – يقول- (مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي) [٢]، وعنه – صلى الله عليه وسلم – أنَّه قال: (أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكَبَائِرِ؟ ثَلَاثًا- الإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَشَهَادَةُ

---

[١] سورة الذاريات- الآيتين رقم- ٢٢ – ٢٣.

[٢] صحيح مُسلم- كتاب الإيمان، باب- قول النبى – صلى الله عليه وسلم – "مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا".

الزُّور، أَوْ قَوْلُ الزُّوْرِ) [١]، لهذايَجب عَلَى الإنسان أن يَنطِق بالصِّدْق، ويَتَمَسَّك بالحَقِيقَة في الأمور كُلِّها، وأن يَبْتَعِد عَن التعامل بالغِشِّ والتَّزْوِير ؛ لأنَّ التَّزْوير آفَةٌ يَأْبَاهَا الدِّين الإسْلامِي، وتَنْهَى عَنها الشَّرائع السَّماوِيَّة، وتُعَاقِبُ عَلَيها القوانين الوضعِيَّة، ولِزامًا عَلَى مَن يَتعامَل بالغِشّ والتَّزوير أن يعود لِطاعَة الله – عز وجل – عَن طَرِيق التَّوبَة النَّصُوح، مَع النَّدَم عَلى ما اقْتَرَفه مِن الذنوب، وعَدَم الرّجوع إلى المَعْصِيَة.

٤ – النَّهى عَن اسْتغلال المَنصب الوظيفى فى المَنفَعَة الخاصَّة:

إنَّ استغلال الوظيفة في المنافع الخاصة يُعَد مِن خيانة الأمانات؛ لأن المُوظَّف مَسئُول ومُؤتَمَن عَلَى ما كُلِّفَ بالقيام به، ويَحرُم عَلَيه التَّصَرّف فِيه حَسَب هواه، قال تعالى: **(إِنَّ ٱللَّهَ يَأمُرُكُم أَن تُؤَدُّواْ ٱلأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهلِهَا وَإِذَا حَكَمتُم بَينَ ٱلنَّاسِ أَن تَحكُمُواْ بِٱلعَدلِ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَا بَصِيرا ٥٨)** [٢]، مثال ذلك– استغلال الموظَّف أوالموظَّفَة للمنصب الوظيفي لِتحْقِيق مَنفَعة خاصَّة لـه، أو لِذَويه بِدون وَجْه حَق، وقَد أَخْبَر النَّبي – صلى الله عليه وسلم – أن إِضَاعَة الأمانَة مِن علامات قيام السَّاعَة، فقال – صلى الله عليه وسلم : (فَإِذَا ضُيِّعَت الأَمَانَة فانتَظِر السَّاعَة). [٣]

٥ – النَّهْى عَن التَّقْصِير فِى أداء المَهَامّ الوظِيفِيَّة:

فلا يَجُوز للموظَّف التقصير في أداء واجباته الوظيفِيَّة المُكَلَّف بها، فإن تأخَّر عن إنجاز العَمَل فهو غِش لِلرَّعِية ، و يُعَدّ آثِمًا، والأجر الذي يَتَقاضاه يَشوبه الحرام– لِعَدَم إتْقانه لِعَمَله المَسئول عَن إنجازه، و حَتّى لا يَتَسَبَّب لِغَيره في خسائر ماديَّة وأضرار مُعْنَويَّة؛ فَلِزامًا عَلَيه أن يُخْلِص فِي عَمَله، فَعَن عبد الله بن عُمَر –

---

[١] صحيح مسلم– كتاب الإيمان، باب– بيان الكبائر وأكبرها.

[٢] سورة النساء– الآية رقم٥٨.

[٣] صحيح البخارى– كتاب العِلم، باب– مَن سُئِل عِلْماً وهو مُشْتَغِلٌ فى حَديثه، فأتَمَّ الحديث ثُمَّ أجاب السَّائِل.

رضى الله عنهما – أَنَّه سَمِع رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يَقُول: "كُلّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، فالإِمَامُ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، والرَّجُلُ فِي أَهْلِـهِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، والْمَرْأَةُ فِي بَيت زَوْجهَا رَاعِيَة وَهِي مَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتهَا، والْخَادِمُ فِي مَالِ سَيِّدِهِ رَاعٍ وَهُوَ مَسئُولٌ عَن رَعِيَّتِهِ".[١]

ومِثال ذلك– الموظَّف بِمَصلحَة المياه إذا كَلَّفَته المصلحة بإصلاح كَسر في إحدى وَصَلاتِ المِياه، ولَم يَقُم بِإصلاحِها، أو تَأخَّر حتى أغْرَقَت المياه المنطقة المحِيطَة، وتَضرَّر الناس بِسبب تأخّره عَن أداء عَمَله، وفي هذا إهدار للمال العام، وسيُحاسب أمام الله عَلَى إهماله فى عَمَله.

٦ – النَّهْى عَن الكَسْب بِطَرِيقٍ غَير مَشروع:

فَعَن خَوْلَة الأنصارِيَّة – رضى الله عنها – قالت: سَمِعْت رَسول الله – صلى الله عليه وسلم – يَقول: "إِنَّ رِجَالاً يَتَخَوَّضُون فِي مَال اللَّه بِغَير حَقٍّ، فَلَهُمُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيامَة". [٢]

فلِزامًا عَلَى المُوظَّف أن يَحْتَرم القوانين الوظيفِيَّة العامّة، وأن يَلتَزم بها؛ فلا يَتَقاضَى أي مَبلغٍ مِن المال إلا إذا قام بالعمل الُكَلَّف به علَى الوجه المطلوب مِنه، وبالطَّرِيق المَشروع، ويَجِب مُحاسَبة الموظَّف الّذي يُخالِف قوانِين الوظيفة العامَّة وأنظمتها؛ لأن ذلك يُعَدّ مِن خِيانَة الأمانَة، لذا الأحْرى بِنا أن نتعاون على البر والتَّقوى بَدَلًا مِن التَّعاون عَلى الإثْم والعُدوان.

مثال ذلك– أن يَتَقَاضَى المُوظَّف راتِبًا مِن غير أن يقوم بِأداء عْمَله المُكَلَّف بِأدائِه في وزارَة أو بَلَدِيَّة مؤسَّسَة مُجتمع غَير رِبحِيَّة.

فالموظَّف أمينٌ على ما هو تَحت يده مِن المال العام، ومُطالب بالعِنايَة به، وأن يكون تَصَرّفه فيه بِما يُرْضِي الله – عز وجل –.

---

[١] صحيح البخارى– كتاب العتق، باب– العَبدُ راع فى مال سيِّده.

[٢] صحيح البخارى– كتاب– فَرض الخمس، باب قول الله تعالى– (فأنّ لِلّه خُمُسَه) وللرَّسول).

٧ – النَّهْى عَن إساءَة استعمال السلطة:

قال تعالى: **(لَقَد أَرسَلنَا رُسُلَنَا بِٱلبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلنَا مَعَهُمُ ٱلكِتَٰبَ وَٱلمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلقِسطِ)**[١]، إنَّ تَعَسُّف الموظَّف المَسْئُول في استخدام صلاحياته المنوطَة به- هُوَ مُخالف لِلقِسط الذي أمَر الله – عز وجل – أن يَقُوم النَّاس بِه كما في الآية السَّابقة مِن القرآن الكريم، وهو مِن الجَوْر الَّذِي حَارَبَه الدِّين الإسلامِي، وشَدّدَ فى النَّهي عَنه، وَرَدَ عَن أَبِي ذَرٍّ – رَضي اللَّه عنه – عَن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فِيما رَوَى عَن – الله تَبارك وتعالى – أَنَّه قال:(يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْت الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا فَلَا تَظَالَمُوا ...). [٢]

مثال ذلك- القِيام بِتَعْيين شَخْصٍ فِي إحْدَى الوظَائف دُون مُراعاة معايير التَّوظِيف، حَيث لَم يَتِمُّ الإعْلان عَن الشَّاغِر الوظيفي، بِسَبب وُجُود صِلَة قَرابَة بَين مَن حَصَل عَلَى الوَظِيفَة، ومَن قام بالتَّعْيين.

فلا بُدَّ مِن اختيار المُوَظَّفِين عَلى أساس الكَفَاءَة، بِحَيث يَسْتَطِيع القِيام بالمَهام المُوْكَلَة إِلَيه عَلَى أَكْمَل وجْه وأَتَمَّهُ، فمُراعاة تَطْبِيق المَعَايير في التَّعْيين، والتِزام النَّزاهَة كُل ذلك يَضْمَن عَدَم المُحاباة، وفي مُخالَفَة تِلك المَعايير ظُلْمٌ واضِحٌ لِلأولى بالوَظِيفَة، وظُلْمٌ لِلمُؤَسَّسَة، والمُجْتَمَع، بِحِرْمانهم مِن الاسْتفادَة مِن ذَوِى الكَفاءَات، وذلِك يُؤَدِّي إِلَى إشاعَة الفساد بَين النَّاس.

مِمَّا سَبَق يَتَبَيَّن حُرْمَة المُحاباة في مُسابَقات التَّوظِيف، وضَرُورة تَطبِيق المعايير، والتزام النزاهَة فِي التَّوظيف، وإذا لَم يَسْتَطِع المُوَظَّف تَحقيق العدالَة، أو خاف مِن أن يَقَع فِي الظُّلْم، فَعَلَيه أن يَأْخُذَ قَرَارًا حاسِمًا بِعَدَم المُشَارَكَة فِي أعْمال لَجْنَة التَّوظِيف، طاعَةً لِلَّه – عَزَّ وجل –.

---

[١] سورة الحديد- جزء مِن الآية رقم- ٢٥.

[٢] صحيح مُسلم- كتاب البِرِّ والصِّلَة والآداب، باب- تَحْرِيم الظُّلْم. .

٨ – النَّهْى عَن إعاقَة سَيْر العَدَالَة:

مِثال ذلك: مُحاوَلَة القِيَامُ بِعَرْقَلَة سَير التَّحرِّيات، والتي مِن دَوْرها الكَشْف عَن وَقَائِع الفَساد، كَقِيام شَخْصٍ خاضِعٌ لأحْكَام القانون بِطَلَب أو تَهْدِيد أحَد الأشْخاص، وإجْباره عَلَى الإدْلاء بِشهادَة زُور، أمام مَحْكَمَة، أو هَيئَةٍ لِتَغْيير الحَقِيقَة ، والإسلام شَدَّد النَّهْي عَن الإدلاء بِشهادة الزُّور، قال الله – عَز وجل : **(وَٱلَّذِينَ لَا يَشۡهَدُونَ ٱلزُّورَ وَإِذَا مَرُّواْ بِٱللَّغوِ مَرُّواْ كِرَاما)** [١]، وقال تعالى: **(فَٱجتَنِبُواْ ٱلرِّجسَ مِنَ ٱلأَوثَٰنِ وَٱجتَنِبُواْ قَولَ ٱلزُّورِ)**. [٢]

مِمَّا سَبَق يَتَبَيَّن أنَّ شهادة الزُّور مِن أكبَر الكبائر، وقَد نَهَى الله – عز وجل – عنها، والنَّهي هُنا لِلتَّحْرِيم، لأنَّ فِيها اسْتِحْلَالٌ لِلحَرام، والدِّين الإسلامِي قَائِمٌ عَلَى العَدْل وإحقَاق الحَقّ، وإبْطَال الباطِل؛ فَلِزامًا عَلَى المَرء الشهادَة بالحَق والصِّدْق، والابتعاد كُلّ البُعْد عَن شهادَة الزّور، طاعَةً لله – عز وجل –.

– ذِكْر نموذج للمفسدين، وبيان سوء مَصِيره:

– فساد قارون، وبيان سُوء مَصيره:

قال تعالى: **(إِنَّ قَٰرُونَ كَانَ مِن قَومِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيهِم وَءَاتَينَٰهُ مِنَ ٱلكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوأُ بِٱلعُصبَةِ أُوْلِي ٱلقُوَّةِ إِذ قَالَ لَهُۥ قَومُهُۥ لَا تَفرَح إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلفَرِحِينَ ٧٦ وَٱبتَغِ فِيمَا ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلأخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنيَا وَأَحسِن كَمَا أَحسَنَ ٱللَّهُ إِلَيكَ وَلَا تَبغِ ٱلفَسَادَ فِي ٱلأَرضِ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلمُفسِدِينَ ٧٧ قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلمٍ عِندِي أَوَلَم يَعلَم أَنَّ ٱللَّهَ قَد أَهلَكَ مِن قَبلِهِۦ مِنَ ٱلقُرُونِ مَن هُوَ أَشَدُّ مِنهُ قُوَّة وَأَكثَرُ جَمعا وَلَا يُسـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلمُجرِمُونَ ٧٨ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَومِهِۦ فِي زِينَتِهِۦۖ قَالَ ٱلَّذِينَ يُرِيدُونَ ٱلحَيَوٰةَ ٱلدُّنيَا يَٰلَيتَ لَنَا مِثلَ مَا أُوتِيَ قَٰرُونُ إِنَّهُۥ لَذُو حَظٍّ عَظِيم وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلعِلمَ وَيلَكُم ثَوَابُ ٱللَّهِ خَير لِّمَن ءَامَنَ**

---

[١] سورة الفرقان– الآية رقم– ٧٢.

[٢] سورة الحج– جزء مِن الآية رقم– ٣٠.

وَعَمِلَ صَٰلِحا وَلَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلصَّٰبِرُونَ ٨٠ فَخَسَفۡنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلۡأَرۡضَ فَمَا كَانَ لَهُۥ مِن فِئَةٖ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُنتَصِرِينَ ٨١ وَأَصۡبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوۡاْ مَكَانَهُۥ بِٱلۡأَمۡسِ يَقُولُونَ وَيۡكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦ وَيَقۡدِرُ لَوۡلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيۡكَأَنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ٨٢)[١]

قيل: إنَّ قارون هو ابن عمّ مُوسَى – عليه السَّلام –، فَهُو قَارُون بن يضهر بن قاهث، ونَبِي الله مُوسى – عَلَيه السلام – بن عِمران قاهث، وقِيل هو عَمّ نَبِيّ الله موسى – عَلَيه السَّلام – فهو قارون بن يصهر، ومُوسَى بن عِمران بن يصهر، وقَد رَجَّح الطَّبَرِى– رحمه الله– الرأى الأوَّل. [٢]

وقارون هو مِن بَني إسرائيل كَمَا بَيَّن ذلك كِتاب الله العزِيز، ومِمَّن خَرَجُوا مَع نَبِي الله موسى – عليه السلام – وَعَبَر البَحْر، وقارون آتاه الله مالًا وعِلْمًا، ولكِنَّه لَم يَشْكُر الله عَلَى هذه النّعَم؛ حَيث قَابل هذه النّعَم بالبَغْي، والتَّنَكّر، والاعْتداد بالنَّفْس، والبُخل، ومُنتَهَى الغُرور والإسراف في المعاصي.

قال تعالى: **(وَقَٰرُونَ وَفِرۡعَوۡنَ وَهَٰمَٰنَۖ وَلَقَدۡ جَآءَهُم مُّوسَىٰ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَٱسۡتَكۡبَرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا كَانُواْ سَٰبِقِينَ ٣٩)**[٣]، ورَد أنَّ بَغْى قارون عَلَى قَومه كما جاء في الآيات إنَّما قصِد به أنَّه تَجاوَز الحَد فِي الكِبْر والبَذَخ علَى قَومه [٤]، وسِياق الآيات في سورة القَصَص يُؤَكِّد ذَلك، إذ كان يَخرُج عَلَى قَومه في زِينَةٍ عَظيمة، وتَجَمّل باهِر مِنمَراكِب و ملابس عليه وعَلَى خَدَمه وحاشِيَتِه، فَلَمَّا رأى البُسَطَاء مِمَّن لَهُم شَوق إلى الحَياة الدنيا، ويَمِيلُون إلَى زَخارفها وزِيْنَتها، تَمَنّوا أن يكون لهم مِثل الذي أوتِي قارون. [٥]

---

[١] سورة القصص– الآيات رقم– ٧٦ – ٨٢.

[٢] جامع البيان عن تفسير آى القرآن– الطَّبَرى، ١٠٣، ج٢٠، ص٦٧، مرجع سابق.

[٣] سورة العنكبوت– الآية رقم– ٣٩.

[٤] تفسير الكَشَّاف– لِلزَّمَخْشَرِى، ج٣، ص١٩٠، مرجع سابق.

[٥] تفسير القُرآن العَظيم– لابن كثير، ج٦، ص٢٩٦، مرجع سابق.

وَوَرَدَ أنَّه كان يَخْرج بالثِّياب المَصْبُوغَة بِألوان زَاهِيَة، عَلَى بِغالٍ بِيْض، عَلَيها الثِّياب الحُمر مَع الخَدَم والجَواري [١]، كان هذا مِنه تَكَبُّراً ومَخِيلَة.

"ولَمَّا نَصَحَ الصَّالحون قارون باتخاذ ما آتاه الله مِن المال والخَزَائِن والكنوز قُرْبَةً عِند الله، وإنفاقها في سبيل الله تعالى، مَع أخْذ حاجَته مِنها عَلَى سبيل الاعتدال، أنكَر أن تَكون هَذه نِعْمَة مِن نِعَم الله تعالى عليه، وتَمادَى في الإنكار، وادَّعَى لِنَفْسه العِلم والخِبرة والمَعْرِفة بِفُنون التِّجارة، وجَمع المال، فاعتَدَّ بِنَفْسه ونَسِي المُنعِم – سُبحانه وتعالى –، وهذه مِن صِفات المُفسِدين، فَهُم يَعْتَدّون بأنفسهم، ويُعَظِّمُون مِن شَأنها، فَدَفَعه هذا الخُلُق الفاسِد للصَّدّ عَن سَبيل الله – عز وجل – والبخل بإنفاق المال كما أمَر الله تعالى. [٢]

وموقف قارون هَذا كثيرًا ما نراهُ فِي دُنيا النَّاس، يَنْسَون أنّ التوفيق هو مِن الله – عز وجل – فَيَدَّعُون لأنفسهم العِلم والخِبرة في تَحقيق المَكاسِب المادية ، والمَهارة في الوصول إلى المَكانَة العالية والسُّلْطَة أو الزَّعامَة فِي مُجْتَمَعهم، فَيُعْطُون لأنفسهم الحَق في حُرِّيَّة التَّصَرّف في أموالهم سواء بالعطاء أو المَنع، ولا يُؤدُّون حَق الله فيها، مَع أنّ الإسلام يَحْتَرِم الملكِيَّة الخاصَّة ، ولكن جَعَل في إخراج الزَّكاة تَطهيرًا للنفس وتَزْكِيَةً لها، بأن جَعَل نَصِيبًا ضَئِيلًاللفُقَراء والمساكين في أموال الأغْنِياء، لا يُؤَثِّر على ثرواتهم ، بل إن الله عز وجل – يُخْلِفُهم خيرًا مِنه وهو خَير الرَّازِقِين، ولكنَّها لا تَعمَى الأبصار ولكن تَعْمَى القلوب التي في الصُّدور.

وقارون أصبح مِن الخاسِرين، بِسبَب فساده في الأرض بِغَير الحَق وبَغْيه عَلَى النَّاس وجوْره وعِصْيانه لله – تعالى – بِبُخْله وعَدَم إنفاقه مِن ماله في وُجُوه الخَير، وعَدَم استجابَته لِدعْوة نَبي الله موسى – عليه السلام – له بِضَرَ ورَة إخراج الزَّكاة، وخُروجه في كامل زِينته واستكباره عَلَى قومه، وقَسْوَة قَلْبه في عَدَم عَطْفه عَلَى الفُقَراء والمَساكين، مِمَّا جَعَلَهُم يَشْعُرون بالحَرَج والحَسْرَة لِكَونهم لا يَجِدون ما يُنفِقون.

---

[١] الجامع لآحكام القرآن الكريم– للقرطبى، ج١٣، ص٢٨٠، مرجع سابق.

[٢] فى ظلال القرآن– سيد قُطب، ج٥، ص٢٧١٢، الطبعة– الثانية عشر (١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م)، دار الشروق، بيروت، لبنان.

واسْتَرْسَل قارون وتَمادَى في طُغْيانه حِين ادَّعَى كَذِبًا بأنَّ نَبِي الله مُوسى – عليه السلام – كذابٌ وساحِر، قال تعالى: **(وَلَقَد أَرسَلنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلطَٰن مُّبِين ٢٣ إِلَىٰ فِرعَونَ وَهَٰمَٰنَ وَقَٰرُونَ فَقَالُواْ سَٰحِر كَذَّاب ٢٤ فَلَمَّا جَاءَهُم بِٱلحَقِّ مِن عِندِنَا قَالُواْ ٱقتُلُوٓاْ أَبنَاءَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ وَٱستَحيُواْ نِسَاءَهُم وَمَا كَيدُ ٱلكَٰفِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَٰل٢٥)**[١]، وازْداد قارون في فَساده وافترائه فَقَذَف نَبِي الله موسى – عليه السلام – في عِرْضه، رَوَى ابن عباس – رضى الله عنهما – أنه "لمَّا أَتَى موسى قومه، أمَرَهم بالزَّكاة، فَجَمَعَهُم قارون فقال لهم: جائكم بالصلاة، وجائكم بأشياء فاحتملتموها، فَتَحَمَّلُوا أن تُعطُوه أموالكم؟ فقال لهم: أرى أن أرسل إلى بَغِي بَنِي إسرائيل فَنُرْسلها إلَيه؛ فَتَرمِيه بأنَّه أرادها عَلَى نَفْسها؛ فَدَعَا موسى عَلَيهم ..." [٢]، وقَد ذَكَر المُفَسّرون [٣] هَذا الحدِيث بِتَمامه في تَفسير قوله تعالى: **فَخَسَفنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلأَرضَ فَمَا كَانَ لَهُۥ مِن فِئَة يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلمُنتَصِرِينَ ٨١.**[٤]

وهكَذا كانت خاتمة قارون سَيئة حَيث أهْلَكَه الله – عز وجل – لِفساده في الأرض بغير الحَقّ، واستكباره، وخُيلائه، وتعاليه عَلَى قَومه، وعَدَم إخراجه الزكاة مِن ماله الَّذي هو في الحَقِيقة مال الله – عز وجل –، ونَشْره الفساد في مُجتَمعه، وزَرْعه الأحقاد بين المحيطِين به مِن الناس، ولأنَّه طَغَى وبَغَى عَلَى قومه، وادَّعَى كَذِبًا بأن نبي الله موسى – عليه السلام – كاذب وساحر، ولأنَّه قَذَفَه في عِرضه، خَسَف الله به وبِداره الأرض ، وهذه هي عاقبة المُفسدين، فهو يَتَجَلْجَل وماله وبيته فى الأرض إلى يوم القيامة، ورد عن النَّبى – صلى الله عليه وسلم –، أنه قال: "بَينَمَا رَجُلٌ يَمْشِى قَدْ أعْجَبَتْه جَمته [٥] وبراده إذ خَسَف به الأرض فهو يَتَجَلجل في الأرض حَتى تَقوم الساعة" [٦]، وهكذا جَعَله الله – عز وجل – آيةً لمن خَلْفه لِلعِبْرَة والعِظة.

---

[١] سورة غافر– الآيات رقم– ٢٣ – ٢٥.

[٢] المستدرك على الصَّحِيحين– الحاكم النيسابورى، ج٢، ص٤٤٣، ح ٣٥٣٦، مرجع سابق.

[٣] انظر– جامع البيان فى تأويل آى القرآن– للإمام الطَّبَرى، م١٠، ج٢٠، ص٧٤، مرجع سابق، وانظر– تفسير القرآن العَظيم– لابن كَثير، ج٦، ص٢٧٠، مرجع سابق.

[٤] سورة القصص، الآية رقم– ٨١.

[٥] الجمة ما نزل على الكتفين مِن الشعر، وهو دليل على العُجْب والكبر، انظر– لسان العَرب– لابن منظور، ج٥، ص٢٨٧.

[٦] صحيح مسلم– كتاب اللباس، باب– تحريم الخيلاء، ج٣، ص١٦٥٣، ح٢٠٨٨.

ثالثاً- تزايد الاعتِناء العالمى لمواجهة الفساد في العُرْف الاجتماعي:

لَقَد خَلَق الله الكَون مُتَوازِنًا ومُتناسِقًا وقائمًا عَلَى العَدل، وَجَعَلَ لَه نِظامًا ومَنهَجًا مُتكاملاً لِلحَيَاة البَشَرِيَّة، تَسِير عَلَى قَواعِد ثابتة، وإن أخَلَّ الإنسان بهَذِه القَواعِد واتَّبَع هَواه وانحرَف عَن الطَّرِيق المُسْتَقِيم أدَّى ذلك إلى اختلال التَّوازن في سَير نِظام الحياة، وظُهُور الفَساد بِصُوَره وأشكاله المُتَعَدِّدة، قال تعالى: **(وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلحَقُّ أَهوَاءَهُم لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلأَرضُ وَمَن فِيهِنَّ بَل أَتَينَٰهُم بِذِكرِهِم فَهُم عَن ذِكرِهِم مُّعرِضُونَ ٧١)**. [١]

كَما جَاءت تِلك النّصوص القرآنية لِبيان خَطَر الفَساد وعَواقبه، والتَّحْذِير مِن الوقُوع فِيه فِي مواضِع عِدَّة، فقَد حَرَّم الله – عَزَّ وَجَل – الفَساد فِي الأرض بَعْد إصلاحِها، قال تَعالَى: **(وَلَا تُفسِدُواْ فِي ٱلأَرضِ بَعدَ إِصلَٰحِهَا وَٱدعُوهُ خَوفا وَطَمَعًا إِنَّ رَحمَتَ ٱللَّهِ قَرِيب مِّنَ ٱلمُحسِنِينَ ٥٦)** [٢]؛ وذَلِك يَرْجِع إلى أن الفَساد يَمْحَق البَركَة مِن الأرزاق، ويَتَسَبَّب فِي تَفَشِّي الفَقْر، وغَلاء الأسعار وضَنك العَيْش نَتيجة كَثْرة الظُّلْم ، وقِلَّة العَدل بين النَّاس، قال تعالى: **(ظَهَرَ ٱلۡفَسَادُ فِي ٱلبَرِّ وَٱلبَحرِ بِمَا كَسَبَت أَيدِي ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعضَ ٱلَّذِي عَمِلُواْ لَعَلَّهُم يَرجِعُونَ ٤١)** [٣]، السلوك الإنساني لَديه القُدْرة عَلَى التَّكْيف، وأخْذ الطَّابع الضِّمْنِى والمُساومة، وتَتَغَيّر أشكال الفساد باستمرار، وتَزدَاد بِصُورة مُتطَوِّرة في كافة المجتمعات. [٤]

كما أن الفِعل الفاسد بِمثابة سلوك مُعَادى يَضْمَن لِلشَّخص الذي يَقُوم به الحُصُول عَلَى مَكاسب مُعيَّنَة، مِثْل المكافأة المادِّية، أو التَّرْقِيَة السَّريعَة، وما يَترَتَّب عَلَى ذلِك مِن حُدُوث خَسَارَة مادِّية أو أدَبِيَّة، أو مالِيَة لِلتَّنظِيمات الإدارية مِن جانب،

---

[١] سورة المؤمنون- الآية رقم- ٧١.

[٢] سورة الأعراف- الآية رقم- ٥٦.

[٣] سورة الروم- الآية رقم- ٤١.

[4] serguei chemokinc. M. r. haberfeld- Russian organized comuprion networks and their international trajectories. Springer. Science and business medid. 2011.p. 44

والجمهور مِن جانب آخَر، وذلك لأنَّ انتشار الفَساد بِصُوَره المُخْتَلِفَة يكـون نتـاج تَفاعل مَجْموعَة مِن الأسباب الاقتصاديَّة والاجْتماعيَّة والسِّياسِية والإداريَّـة ، كمـا تنعَكس آثاره عَلَى كافَّة قِطاعات المُجتمع ، الأمر الذي يَسْتَوجِب وضْع مَجموعَة مِن الآليات لِمكافحَته [١]، ليس فقَط عَلَى المستوى القومي.

الفساد ظاهِرة عالمية منتشرة في جَميع أنحاء العالم، لكن ملاحَظَة آثاره السَّلبِيَّة تَكون أشَدّ وطْأة عَلَى البُلْدان النَّامية، وعَلَى الفُقَراء أكثَر مِن غَيرهم؛ لأنها تُهَدِّد جُهُود التنمية المبذولة لِلحَدّ مِن الفَقْر، وتَحقِيق الأهْداف الإنمائية، وتَعْزيز التَّنمية البشـرية، كما يهَدِّد الفَساد الأمْن الإنساني، ويؤَدِّي إلى نَهْـب الثَّـروات، وإهـدار المـوارد، وحِرمان المواطنين مِن الحصول عَلَى حُقُوقهم الأساسية مِن الخَدَمات العامَّة. [٢]

بالإضافة إلى أن لِلفساد آثارًا بالغَة عَلَى المُجْتَمَع، تُصيب كافَّة جوانب الحيـاة فِيه بالضَّرر، مِثْل انخفاض مُعَدَّلات التَّنمِيَة الاقتصادية، وزيـادة عَجْـز الموازنـة، وانخفاض فُرصَة الاستثمار المَحَلِّي والأجْنَبي، وإهْـدار المـال العـام، والاحتيـال الضَّريبي، وارتفاع تكْلِفَة الخِدمَة، وضَعف قُوّة القانون، واسْتِغْلال السلْطَة والنّفُـوذ، وعَدم الاستقرار السياسي في الدولة. [٣]

كما أنَّه أيضًا يعمل على تَرسِيخ انخفاض معَدَّلات التَّنمية، ومَع استِمرار تَزايد أنماط الفسَاد دون مُقاومَة حَقِيقِيَّة مُؤَثِّرة سيُؤدِّي لا مَحالة إلى تَحَوّله إلى نَمَـط عـام وسُلُوك واسع الانتشار، مِمَّا يُهَدِّد فِكْرة "حُكم القانون"؛ ليَتَحَوَّل المُجتَمع إلى ما يُشـبه الغابة، دُون قواعِد تَحْكُم السُّلوك، ودُون أخلاق تنظِّم العلاقات، وبِتَفَشِّي ثَقافة الفسـاد نُصبح أمام كارثَة مُجْتَمَعِيَّةٍ بِكُل ما تَحْمِله الكَلِمَة مِن مَعْنَى. [٤]

---

[١] "آليات حِماية المال العام والحَدّ مِن الفساد الإدارى" فى المنظَّمة العَربيَّة للتنمية الإدارية آليـات مكافحة الفساد والرشوة فى الأجهزة الحكومية العربية- عادل أنس، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠١٠ م، ص ١٩٣.

[٢] مكافحة الفساد دروس مستفادة مِن التجارب الدّولية "الهند، غانا، كولومبيا"، القاهِرة، مَركَز العَقد الاجتماعى، ٢٠١١ م، ص ٣.

[3] dieter grasset. al. optimal control of nan liedr processes with applications in druses.corruption . terror ispringer . science and business medid. 2008. pp- 6 – f.

[٤] اقتصاديات الفساد فى مِصر- عَبد الخالق فاروق، القاهرة، مكتبة الشـروق الدَّوليـة، ٢٠١١م، ص ٢٦ – ٢٧.

حيث يؤدِّى إلى زيادة العَجز فى الموازنة العامَّة للدَّولَة حَيث يُكَلِّف الفساد الدولة بلايين الدولارات سَنَويًّاً، ويؤدِّي إلى ارتفاع تَكلِفَة الخَدَمات التي يحتاجها المواطن، بالإضافَة إلى إعاقة التَّنمية الاقتصادية، وتقليل فُرَص الاستثمار المَحَلِّي والأجنَبي، وإهدار المال العام، وزيادة النفقات علَى حِساب الواردات. (١)

وذلك مِن خِلال تَفَشِّيه في الأنظمة التي تَتَّسِم بِعَدَم الشَّفافية والمساءلة مما يَعُوق التَّنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويؤدِّي إلى انخفاض معَدَّلات النُّمُو، وزِيادة تكاليف النشاط الاقتصادي، والحَدّ مِن الاستثمارات، كما يؤدى الفساد إلى انخفاض عائدات الحكومة مِن السّلَع والخَدَمات الأساسيَّة، وإعاقة الإدارة المالية السَّليمة، وزيادة الفَقْر، وعَدَم تَحقِيق العدالة الاجتماعية. (٢)

لِذا يمكننا في البداية إقرار حقيقة هامَّة هي أنه لا يوجد مجتمع أو جهاز إداري في العالم يَخْلو مِن بَعض صور الفساد، وتتفاوت نِسَب الانحراف والفساد مِن مُجتمع لآخَر، ارتِفاعًا وانخِفاضًاً وِفقًا لاختلاف التركيبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لِتِلك المجتمعات. (٣)

أدَّى كل ما سبق لتواجد بعض المنظمات الدولية التي تقيس الفساد كمنظمة الشفافية الدولية حيث لديها منهجية موحَّدَة لِقياس الفساد مِن مصادر عِدة وذلك مِن خلال آراء الخبراء المتخصّصِين والاعتماد عَلَى استمارات لِقِياس ذَلك بِمُخْتَلَف الدّوَل، فَمُؤَشِّر مُدْرَكَات الفَساد الَّتي تَعْتَمِد عَلَيها تِلك المُنَظَّمَة يَتَكَوَّن مِن ثَلاثَة عَشَر مَصْدَراً، كالديمقراطيَّة، العَدالَة، حُقُوق الإنسان، اشتراك المُجتَمَع المَدَنِي والصَّحَافَة

---

(١) أولوبات العمل وآلياته- لجنة الشفافية والنزاهة، جمهورية مِصر العربية، وزارة الدَّولة للتنمية الإداريَّة، التقرير الثانى، أغسطس ٢٠٠٨ م، ص ٥.

(٢) الحَوكَمَة المُنفَتِحَة- مفهوم جَديد نحو الحكم الرشيد، تقارير معلوماتية- مجلس الوزراء، مركز دعم واتخاذ القرار، السنة- (٥)، العدد (٥٦)، أغسطس ٢٠٢١م، ص٦.

(٣) دور هيئة الرَّقابة الإدارية فى مكافحة الفساد فى مصر- هتلر طنطاوى، الفساد والتنمية "الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية"- مصطفى كامل السيد وآخرون، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ط١، ١٩٩٩ م، ص- بدون .

في الكَشْف عَن الفساد، وكُلّ دَولَة لَدَيها عَدَد مُتَغَيِّر مِن المصادر، فَمَثَلاً مِصر لَـدَيهَا ستَّة أو سَبعة حَسَب السَّنَوات، وتُحْسَب الدَّرَجات حَسَب عَدَد تِلك المَصادر، والنَّتِيجَة الَّتي تَصْدُر مِنها فَهُناك مَنْهَجِيَّة عِلْمِيَّة فِي هَذا المُؤَشِّر. (١)

حيث تصدر تلك المُنَظَّمَة العَديد مِن التقارير عَن الفَساد حَول العَالَم فَفِي تَقْرِير لمُنَظَّمَة الشَّفافِية الدولية عَن واقِع الفَساد في مِصر عام (٢٠١٧ م)، حَيث أَشَار إلـى تَراجع مِصر عَلَى مُؤَشِّر مُدرَكَات الفَساد، وبِحَسَب الشَّفافية الدَّوليَّة المَعْنِيَّة لمكافَحَـة الفَسَاد تَدَهْوَر وضع مِصر عَلَى مُؤَشِّر الفَسَاد دَرَجَتَين هَذا العام حَيث سَـجَّلَت (٣٢) نُقطة مُقابل (٣٤) نقطة عَن عام (٢٠١٦م).(٢)

وفي إطلالة أُخْرَى لِلمُنَظَّمَة عَن الفَساد في مصْر عـام (٢٠١٨ م)، والَّـذي أَظْهَر تَحَسُّن تَرتِيب مِصر على مُؤَشِّر مُدركات الفَساد في هذا العام بِنَحو اثنَي عَشَر مَركَزًا لِتَحْتَل التَّرتِيب (١٠٥) مِن بين (١٨٠) دولة حَول العـالَم، مُقابـل التَّرْتِيـب (١١٧)، ودرَجَة (٣٢) في عام (٢٠١٧م)، وحَصَلَت مِصر عَلَى (٣٥) درجة هـذا العام، بِتَحَسُّن ثلاث دَرَجات عَن العام الماضي، وأشارَت إلى أن التَّحَسُّن عَلَى أرض الواقِع ما زال ضَعِيفًا، حَيث تُعانى البلاد مِن مشاكل جسيمة بِسَبَب انتشار الفَساد. (٣)

بالإضافة لِتقرير آخَرلِتِلك المنَظَّمَة عَن مُؤَشِّر مُدركات الفساد في مِصر عـام (٢٠١٩ م)، أوضَح أَنَّه لا يخْتَلِف كثِيرًا عَن سابقيه، فَقَد كشَفت في مُجْمَله هذا العـام أن غالبية دول العالم لا تَزال تَفشَل في معالجَة آفَة الفساد بفاعليَّة على الـرَّغم مِـن التَّقَدّم الطَّفِيف الذى حَقَّقَتْه بَعض الدول، حيث جعلت الإمارات المرتبة الأولى عربيًا في جهود مكافحة الفساد، وعَلَى مستوى العالم فَقَد تَصَدَّرت الدنمارك قائمـة الـدول

(1) https://www.Transparency.Org/ar/news/cpi–2019–global–hlights.
منشورات المنظَّمة الدولية لمُكافَحَة الفَساد، ٢٠١٩ م .
(2) https://www.Transparency.Org/ar/news/cpi–2019–global–highlights
منشورات المنظَّمَة الدولية لمكافحَة الفساد، ٢٠١٨ م.
(3) https://www.Transparency.Org/ar/qews/cpt–2019–globalhighlights
منشورات المنظمة الدولية لمكافحة الفساد، ٢٠١٩ م.

الأكثر محاربة للفساد بِدَرَجَة (٨٧ %) عَلَى مُؤشِّر مُدْرِكات الفساد، يليها نيوزيلنـــدا، فنلندا، ويشْمَل هَذا التقرير (١٨٠) دولة، ويُقاس مستوى الفساد على أساس مؤشر مِن (١٠٠) دَرَجَة أعلاها الأفضَل، وأصغَرها الأسوء. (١)

مما دفع الحكومة المصرية لاتخاذ العديد مِن التدابير والإجـــراءات لمواجهـــة الفساد، فقد نَصَّ دُسْتُور جمهورية مِصر العَربية (٢٠١٤ م) عَلـــىَ الْتِـــزام الدولـــة بمكافحة الفساد بِشَكْل واضح وصريح، وِفْقًا لِلمادة "٢٠١٨"، تَلْتَزِم الدَّولة بمكافحـــة الفساد، ويُحَدِّد القانون الأجهِزة الرَّقابية المختصَّة بِذلك. (٢)

حيث توجَد في مِصر العَديد مِن الأجهزة والهيئات التي تَؤدي دورًا كبيرًا في مكافحة الفساد الإدارى في المحليات، مثل مجلس الدولة، وهيئات النيابة الإداريـــة، ومَجْلِس النواب، والجهاز المركزى للمحاسبات، وهيئة الرَّقَابـــة الإداريـــة، وقطـــاع التفتيش والمتابعة بوزارة الدولة للتنمية المحلِّية ، والإدارة العامَّة لمكافحـــة جـــرائم الأموال العامة، والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، ولجنة الشفافية والنَّزاهة، واللجنة التنسيقيَّة الوطنية لمكافحة الفساد، والمجالس الشَّعْبِيَّة المحلية، وأجهزَة التَّحْقِيق المالى والإدارى، وأجهِزة التَّحَرِّى والتَّحقيق، وأجهزة التَّقاضى. (٣)

كما نَصَّ الدستور أيضًا عَلَى الكثير مِن ضمانات المسائلة الفعَّالـــة لمكافحـــة الفساد، مِثل استقلالية القضاء التي تَخْضع لرقابة كافة القرارات والأعمال الإدارية ، واختصاصه بالفصل في كافة المنازعات والجـــرائم بهيئاتـــه وجِهاتِـــه وقُضـــاته، واستقلالية الخبراء القضائيون، وخُبَراء الطبّ الشَّرعي، والأعْضاء الفَنِّيون بالشَّـــهر العَقَاري، واستِقلالية الأجهزة الرقابية، والهيئات المُسْتَقِلَّة فَنِّيًـــاً، وإداريًّـــا، ودوريـــة تَقْدِيمها للتَّقارِير لِرَئيس الجُمهورية، ومَجْلِس النُّوّاب، ورَئيس مَجْلِس الوزراء، وإقْرار

(1) https://www.Transparency.Org/ar/news/cpi–2019–global–highights
منشورات المنظمة الدولية لمكافحة الفساد (٢٠٢٠ م).

(٢) دُسْتور جمهورية مِصر العربية (٢٠١٤ م)، المادة "٣١٨"، ص– ٦٩.

(٣) دور الأجهزة الرَّقابية فى الحَد مِن الفساد الإدارى فى مِصر– منال طلعت عمـــرو، القـــاهرة، مجلس الوزراء، مركز دعم واتخاذ القرار مركز العقد الاجتماعى، (٢٠١٤ م)، ص١٥.

مبدأ الفَصْل بين السلطات ، وتَلازم المَسْئولية مع السلطة لِتُصبح المساءلة وِفْقاً للمسئولية. (١)

واستكمالاً لِتلك الجهود جاء تأكيد القيادة السياسية في جمهورية مِصر العربية (٢٠١٥ م) أهمِّيَّة رَصْد حالات ووقائِع الفساد، والتَّصَدِّي لها بِشَكْل مُسْبَق لِلحَيلُولَة دُون وُقوعِها؛ بما يُساهِم في إعادة الثّقة لَدَى المُواطن المصري في حِرص الدولَة عَلى صَون حُقوقه. (٢)

الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين، الكريم المنَّان المُتَفَضّل، الذي من عليّ بفَضله وبتَوفيقه أن أتْمَمت هذا البَحْث المُتواضِع، والذي أتَمَنَّى أن يَتَقَبّله مِنِّي، وأن يَجْعَل فِيه خَيرًا عَمِيمًا لِكُلّ مَن يَقْرَؤه، وأن يجعَله ذُخْرًا لِي في آخِرَتي، وعِلْمًا يُنتَفَعُ به بَعْدَ مَماتِي، فأنتَفِع به إذا ما انقطَعت عَنِّي سُبُل العَمَل والعِبادَة والاستغفار، وأُصَلِّ وأُسَلِّم عَلَى رسول الله وصَحْبه ومَن والاه، ومَن اتَّبَع سُنَّته واقتفى أثره إلى يوم الدين.

وأخيرًا، أوجز ما اشتمل عليه كما يأتي:

١ – جاء النَّهْى عن الفساد في كتاب الله – تعالى – وسنَّة رسوله – صلى الله عليه وسلم– للتحذير مِن الوقوع فيه، والابتعاد عن كل السّبُل المؤدِّية إليه، والحّذَر مِن مكائد الشيطان، الذي عَزم على محاولة إغواء بني آدم بكل الطرق والوسائل، ولِيتناغم مَع الأجواء الإيمانية السائدة.

٢ – ضرورة الإسهام في شَحْذ هِمَّة الأمَّة الإسلامية للرجوع الحميد لِقُرْآنها العظِيم، وللسُّنَّة النّبَويّة للاستفادة منهما بِصِفَةٍ عامّة، ومِن سُبُل مُواجَهَة الفساد ضِمْن ما وَرَد فيهما بِصِفَةٍ خاصَّة.

---

(١) الحوكمة الرشيدة فى دستور (٢٠١٤ م) قراءة فى بنود الدستور المصرى– ياسمين خضرى، القاهرة، مجلس الوزراء، مركز دعم واتخاذ القرار مركز العَقد الاجتماعى (٢٠١٤ م)، ص١٥.

(٢) جريدة أخبار مِصْر، اتحاد الإذاعَة والتِّلفزيون، الخميس ٢٠١٥/٤/٩ م.

٣ – بيان سُبُل مُواجَهَة الفَساد ضِمْن الأعراف الاجتماعية والعمَل علَى تَفعِيلها.

٤ – الأعراف الاجتماعية منسجِمَة إلى حدٍّ ما مع ما جائت به السُّنة النّبَوية في النَّهْى عَن الفساد، إلا أن الأخيرة سبَقَتها في ذلك.

٥ – دِراسَة سُبُل مواجَهَة الفساد ضمْن ما وَرَدَ في السُّنَّة النَّبَوية، والأعراف الاجتماعية مِن فوائِد عَظيمة تَعود بالنَّفع علَى الفرد والمُجتَمَع.

أما عن التوصيات؛ فالباحِث يوصى بِما يأتى:

١ – يَنبَغِى الاقتداء بِسُنَّة النَّبي – ﷺ – بِصِفَةٍ عامَّة، ومُواجَهَة الفساد ضِمن ما ورَد بها بِصِفَةٍ خاصَّة.

٢ – ينبَغِى تَعليم النَّاس سُنَّة النَّبِي – ﷺ – لأنها تَقِيهِم مِن الوقوع في الشُّرور والمفاسِد.

٣ – الحِرص على تَحصين النَّفس للوقاية مِن الوقوع في الفساد وذلك بالتَّمَسّك بالكتاب والسُّنَّة النبَوِيَّة.

٤ – عَدَم الاستهانة بالمعاصي والذنوب؛ لأنَّها السَّبيل الذي يُسْتَدْرَج العَبد مِن خِلاله للوقوع فى الفساد.

٥ – يَنبَغِي الاهتمام بِمُواجَهَة الفساد ضِمن الأعراف الاجتماعية الصَّحِيحة، والدَّعوة إلى التَّخَلِّي عَن الأعراف الاجتماعِيَّة الفاسِدَة.

٦ – ينبغي أن يجتهد العلماء فيكشفوا للمسلمين مخاطر الفساد للوقاية مِن الوقوع فيه.

هذا وأسأل الله الكريم ربّ العَرش العَظيم أن يتَقَبَّل مِنِّي هذا العمل، فما كان صوابًا فهو مِن الله – عزوجل –، وما كان مِن خَطَأ فهو مِنّي ومن الشَّيطان والله – عزوجل – مِنه براء، وأصلّ وأسلم عَلى أشرف الأنبياء والمُرسلين، والحمد لله رب العالمين.

المصادر، والمراجع

القرآن الكريم.

التفسير وعلومه:

١- تفسير الإمام الطبري- أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، (ت- ٣١٠هـ)، تحقيق- محمود محمد شاكر، الناشر- مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط (٢)، بدون سنة نشر.

٢- تفسير البيضاوي- شيخ الإسلام- ناصر الدين البيضاوي، (ت - ٦٨٥هـ)، وهو الاسم الشائع للتفسير المسمى بأنوار "التنزيل وأسرار التأويل"، الناشر- دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.

٣ تفسير البحر المحيط (طالعلميَّة)- محمد بن يوسف بن على بن يوسف بن حَيَّان، الشَّهِير بأَبِى حَيَّان أثير الدِّين، (ت- ٧٤٥هـ)، تحقيق- عادل أحمد - على معوَّض، الناشر دار الكتب العِلميَّة، سنة النَّشر- ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ط- ١.

٤- تفسير القرآن العظيم- المشهور ب "تفسير ابن كثير"، لِلإمام عماد الدين أبى الفداء إسماعيل بن كثير القرشي، الدمشقي، المعروف بابن كثير، (ت- ٧٧٤ هـ)، محمد حسين شمس الدين، الناشِر- دار الكتب العلمية، منشورات محمد على بيضون، بيروت، الطبعة الأولى - ١٤١٩هـ.

٥- الجامع لأحكام القرآن: تأليف- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبى بكر بن فرح: الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، (ت- ٦٧١هـ)، تحقيق- أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، الناشر دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م، عدد الأجزاء ٢٠، (في ١٠ مجلدات).

٦ - في ظلال القرآن- سيد قُطب، ج٥، ص٢٧١٢، الطبعة- الثانية عشر (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، دار الشروق، بيروت، لبنان.

٧ – الكَشَّاف عَن حَقَائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل– أبو القاسم محمود بن عمر الزَّمَخْشَرى الخَوارزمى، ١٢٢/٣، دار إحْيَاء التراث العَرَبى – بيروت، تحقيق– عبد الرازق المهدى.

٨ – المقتطف مِن عيون التفاسير – مصطفى الحصن المنصورى، تحقيق– محمد على الصَّابونى، ص ٣٩، الناشر– دار القلم، الدار الشَّامية، سنة النشر– ١٤١٧هـ – ١٩٩٦ م.

الحديث النبوى الشريف، وعلومه:

١ – سنن الترمذي– محمد بن عيسى بن سورة، (ت– ٢٧٩ هـ)، (٥ مج)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، الناشر– مطبعة مصطفى البابي الحلبى، وأولاده، مصر، ط ١، سنة– ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م.

٢– صحيح البخاري– محمد بن بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، (ت– ٢٥٦هـ)، (٨ مج)، تحقيق– عبد العزيز بن باز، الناشر– دار الفكر، ط ١، سنة– ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٣ – صحيح مسلم– أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت– ٢٦١هـ)، (٥ مج)، تحقيق– محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر– دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ١، سنة– ١٣٧٥هـ /١٩٥٥م.

٤– المسند– أحمد بن حنبل، (ت: ٢٤١هـ)، (٢٠ مج)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر– دار الحديث، القاهرة، ط ١، سنة– ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٥ – المستدرك على الصحيحين– محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، (ت: ٤٠٥ هـ)، (٥ مج)، الناشر– دار الحرمين، القاهرة، ط ١، سنة– ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

كُتب أخرى:

٦ – أولوبات العمل وآلياته– لجنة الشفافية والنزاهة، جمهورية مِصر العربية ، وزارة الدَّولة للتنمية الإداريَّة، التقرير الثانى، أغسطس ٢٠٠٨ م، ص ٥ .

٧ – اقتصاديات الفساد فى مِصر– عَبد الخالق فاروق، القاهرة، مكتبة الشروق الدَّولية، ٢٠١١م، ص ٢٦ – ٢٧.

٨ – الاعتصام– لأبى إسحاق الشَّاطِبى، وتَعْريف محمد رشيد رِضا، المَكتبة التجارية ١٨/١، والموافقات فى أصول الشريعَة– لأبِى إسحاق الشَّاطبِى، شَرْح وتَخْرِيج– محمد عبد الله دراز، دار الكُتب العِلمِيَّة، بيروت، ٣/٢.

٩ – "آليات حِماية المال العام والحَدّ مِن الفساد الإدارى" فى المنظَّمة العَربيَّة للتنمية الإدارية آليات مكافحة الفساد والرشوة فى الأجهزة الحكومية العربيــة– عــادل أنس، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠١٠م، ص ١٩٣.

١٠ – الحَوكَمَة المُنفَتِحَة– مفهوم جَديد نحو الحكم الرشيد، تقارير معلوماتية– مجلس الوزراء، مركز دعم واتخاذ القــرار، الســنة– (٥)، العــدد (٥٦)، أغســطس ٢٠٢١م، ص٦.

١١ – الحوكمة الرشيدة فى دستور (٢٠١٤ م) قراءة فى بنود الدستور المصــرى– ياسمين خضرى، القاهرة، مجلس الوزراء، مركز دعم واتخاذ القرار مركز العَقد الاجتماعى (٢٠١٤ م)، ص١٥.

١٢ – دور هيئة الرَّقابة الإدارية فى مكافحة الفساد فى مصر– هتلــر طنطــاوى، الفساد والتنمية " الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية"– مصطفى كامــل الســيد وآخرون، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراســات وبحــوث الدول النامية، ط١، ١٩٩٩م، ص– بدون.

١٣ – دور الأجهزة الرَّقابية فى الحَد مِن الفساد الإدارى فى مِصر– منــال طلعــت عمرو، القاهرة، مجلس الوزراء، مركز دعــم واتخــاذ القــرار مركــز العقــد الاجتماعى، (٢٠١٤ م)، ص١٥.

١٤ – دُسْتور جمهورية مِصر العربية (٢٠١٤ م)، المادة "٣١٨"، ص– ٦٩.

١٥ – روضَة الناظر وجَنَّة المناظر فى أصول الفقه، على مَذهب الإمام أحمد بــن حنبل – أبو محمد موفَّق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجمــاعيلى المَقْدسى، ثُمّ الدّمشقى الحنبلى، الشَّهير بابن قدامة المقدســى، (ت– ٦٢٠هـــ)، نَشَر– مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية– ١٤٢٣هـــ – ٢٠٠٢م، ٢٧٤/١.

١٦ – سياسة الإسلام فى الوقاية والمنع مِن الفساد– أحمد، ومعاوية أحمد سيد، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، أبحاث المؤتمر العربى الدولى لمكافحة الفساد، الرياض، ١٤٢٤هـ، ص ٢١٠.

١٧ – شرح الكوكب المنير– تَقِى الدِّين أبوالبقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن على الفتوحى، المَعْروف بابن النَّجار الحنبلى، (ت– ٩٧٢هـ)، تحقيق– محمد الزحيلى ونَزِيه حماد، الناشر– مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية– ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م، ٢/١٦٠.

١٨ – الفَتح الكبير فى ضم الزيادة إلى الجامع الصَّغِير– جلال الدين السيوطى، تحقيق– يُوسف النبهانى، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٢٣هـ، ٣/٩٦.

١٩ – قاموس المعجم الوسيط– إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر محمد النجار، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الناشر– دار الدعوة، ج٢، ص ٦٠١.

٢٠ – القاموس المحيط– مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، ت– ٨١٧ هـ، تحقيق– مكتب تحقيق التراث فى مؤسسة الرسالة، بإشراف– محمد نعيم العرقسوسى، الناشر– مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة– الثامنة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥م، ج٣، ص ١٩٩ وما بعدها.

٢١ – كتاب أصول الفقه: الشيخ محمد أبو زهرة، ص ٢١٦، دار الفكر العربي – بدون تاريخ.

٢٢ – الكُلِّيَّات مُعْجَم فى المصطَلَحات والفُرُوق اللغَوِيَّة– أيوب بن موسى الحُسِينى القريمى الكَفوى، أبوالبقاء الحنَفِى، (ت– ١٠٩٤هـ)، الناشر– مؤسَّسَة الرسالة، بيروت، ص ٤٩٧.

٢٣ – الكشف الاقتصادى لآيات القرآن الكريم– عطية، محى الدين، الرياض، الدار العِلْمِية للكتاب الإسلامى، الطبعة الثانية– ١٩٩٢م، ص٤٣٦.

٢٤ – لسان العرب– محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، (ت– ٧١١هـ) – بيروت– دار صادر، ١٤١٤هـ – الطبعة الثالثة.

٢٥ – مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني المصري، ج١، ص ١٨٧ وما بعدها – مطبعة دار الكتاب العربي.

٢٦ – مَجمع الزّوائِد– علِى بن أبى بَكْر الهَيثَمى، دار الريان للتراث، القاهرة، ١٤٠٧هـ، ١٧٢/١.

٢٧ – مُعْجَم لُغَة الفُقَهاء– محمد رواسى قَلعجى – حامد صادق قنيبى، الناشر– دار النفائس للطباعَة والنشر والتوزيع، ص ٢٥١.

٢٨ – مُنتَقَى الألفاظ بتقريب علوم الحديث لِلحُفَّاظ– الحارث بن على بن عبد العزيز الحسنى.

٢٩ – معالم أصول الفقه عِند أهل السُّنَّة والجماعَة– محمد بن حُسَين بن حسن الجِيزانى، الناشر– دار ابن الجوزى، الطَّبْعَة الخامسة– ١٤٢٧هـ، ص١١٨.

٣٠ – معجم الفروق اللغوية– العسكرى، الحسن بن عبد الله بن سهل، تحقيق– محمد إبراهيم سليم، دار العلم، بيروت، الطبعة الأولى.

٣١ مكافحة الفساد دروس مستفادة مِن التجارب الدّولية "الهند، غانا، كولومبيا"، القاهِرة، مَركَز العَقد الاجتماعى، ٢٠١١ م، ص ٣.

٣٢ – المُعْجم الكبير– الطَّبَرانِى سُلَيمان بن أحمد بن أيوب، مكتبة العلوم والحِكَم، الطَّبعَة الثانية، ١٤٠٤ هـ، الجزء الثَّانى، ص ١٥٥.

٣٤ – نحو نَظَرِيَّة إسلامية لِمُكافَحَة الفساد الإدارى– القضاة، آدم، نوح، أبْحاث المُؤتمر العربى الدولى لِمُكافَحَة الفساد، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٤٢٤هـ، ص ٣٤٩.

٣٥ – نظرية القانون: د. عبد الفتاح عبد الباقي، الطبعة السادسة، سنة ١٩٩٣ م.

36- serguei chemokinc. M. r. haberfeld- Russian organized comuprion networks and their international trajectories. Springer Springer Science and business medid. 2011 .p . 44.
dieter grasset . al . optimal control of nan liedr processes

37- dieter grasset. al. optimal control of nan liedr processes with applications in druses.corruption. terror ispringer. science and business medid. 2008.

38-https://www.Transparency.Org/ar/news/cpi2019–global–hlights.

منشورات المنظَّمة الدولية لمُكافَحَة الفَساد ، ٢٠١٩ م .

39 - https://www.Transparency.Org/ar/news/cpi–2019–global–highlights

منشورات المنَظَّمَة الدولية لمكافحَة الفساد ، ٢٠١٨ م.

40-https://www.Transparency.Org/ar/qews/cpt–2019–globalhighlights

منشورات المنظمة الدولية لمكافحة الفساد (٢٠٢٠ م).

41- https://www.Transparency.Org/ar/news/cpi–2019–global–highights

منشورات المنظمة الدولية لمكافحة الفساد (٢٠٢٠ م).